دراسة تاريخية للهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا
فى النصف الأول من القرن العشرين

للدكتور
فاروق عثمان أباظه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة الاسكندرية

محتوى البحث

– مقدمة
أولا : التعريف العلمى للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا .
ثانياً : حركة الهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين .
– ثالثاً : تجنيد المهاجرين اليمنيين فى الجيش الايطالى بالصومال .
– رابعاً : مجالات انفاق اليمنيين لواردات المهجر فى بلادهم .
– خامساً : مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم فى شرق افريقيا .
– سادساً : تحول الهجرة اليمنية الى البلاد العربية النفطية .
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية واللغات الاجنبية .

مقدمة

يهدف هذا البحث الى دراسة تاريخ الهجرة اليمنية الى شرق أفريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين ، باعتبار أن هذا التاريخ يشكل صفحة من صفحات تاريخ العرب فى شرق افريقيا ، الذى يعد من الصفحات المجيدة فى التاريخ الأفريقى .

وهذه الدراسة لها جذورها التاريخية العميقة التى تتصل بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وليس بالنسبة لليمن فحسب ، وانما بالنسبة لشرق أفريقيا أيضاً . كما أن هذه الدراسة تتصل كذلك بعوامل جغرافية متعددة الجوانب ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة التاريخ العربى والافريقى الحديث والمعاصر .

وان ما نعنيه باليمن فى هذا البحث ، هو اليمن بشطريه الشمالى والجنوبى من جهة ، وما نعنيه بشرق أفريقيا فيتمثل فى النطاق الجغرافى الممتد من الحدود الشمالية للصومال - المطل على مضيق باب المندب وخليج عدن شمالاً ويصل جنوباً الى كينيا ، وتنجانيقا ، وزنجبار وموزنبيق ، المطلة على المحيط الهندى ، من جهة أخرى . وان اختيارنا لفترة البحث فى النصف الأول من القرن العشرين ، إنما يعود لما تميز به هذا النطاق الجغرافى فى الفترة المشار اليها من أهمية ، حيث انعكست عليه كل التأثيرات التاريخية السابقة ، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما تعرضت هذه المنطقة لتغيرات عديدة فى تلك المجالات وخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بكل ما نتج عنهما من نتائج عديدة كان لها أعمق الاثر على حركة الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا من جهة ، بل وحركة الهجرة الافريقية إلى جنوب اليمن آنذاك ، من جهة أخرى .

وسوف نعالج هذا البحث من الناحية المنهجية بدراسة التعريف العلمى للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا ، التى سنتبع حركتها فى النصف الأول من القرن العشرين ، باعتبارها إمتداداً طبيعياً لحركتها الدائمة فى العصور السابقة ، وسوف نتطرق بعد ذلك الى ظاهرة تجنيد المهاجرين اليمنيين فى الجيش الايطالى بالصومال ثم نتعقب مجالات انفاق اليمنيين لواردات المهجر

فى بلادهم ، وأخيراً نتتبع مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم فى شرق أفريقيا فى فترة الدراسة ، وكيف تحولت الهجرة بعد ذلك الى البلاد العربية النفطية .

أولا : التعريف العلمي للهجرة وتطبيقه على الهجرة اليمنية الى شرق افريقيا :

يحدد التعريف العلمي للهجرة بأنها تغيير دائم أو شبه دائم لمحل الاقامة بصرف النظر عن طول مدة هذا التغيير أو قصره . وتتطلب دراسة الهجرة التعرف على الظروف المحيطة بالمهاجر في موطنه [redacted] جهة ، ثم بمحل الاقامة الذى هاجر إليه من جهة أخرى . هذا فضلا عن معرفة العقبات التى تحدث أو تطرأ نتيجة لعملية الهجرة ، والتى قد تكون طفيفة فى بعض الحالات ، وجسيمة فى حالات أخرى . كما أن هذه العقبات تتأثر بالعوامل الشخصية المحركة للهجرة وما يتصل بها من مقارنة بين عوامل متعلقة بمكان المنشأ واخرى متعلقة بمكان الوصول . بالاضافة إلى ما يمكن أن تحدثه قوانين الهجرة من تأثير فى حركة المهاجر من موطنه الأصلى إلى مكان الوصول ، ومدى الاتصالات أو العلاقات الشخصية التى تمهد سبيل الهجرة ، فضلا عن المسافة بين الوطن الأصلى والمهجر ، وان كانت المسافة على الرغم من أهميتها المطلقة ليست هى العامل الأهم فى معظم الحالات .

ويراعى الباحث دائما فى تفسير حركة الهجرة فى عصر من العصر عملية إتخاذ القرار لدى الفرد أو الجماعات ، إذ نجد فى الدراسات الخاصة بالهجرة أن عوامل الطرد والجذب عادة ما يشار إليه لكى تساعد على فهم آلية الهجرة وتحديد مدى حيويتها . وفى رأى بعض العلماء أن الهجرة كعملية تحدث بعد اتخاذ الفرد أو الجماعات لقرار من القرارات ينجم عن تقييم لكافة النواحى والبدائل فى الموطن الأصلى من جهة ، والمهجر من جهة أخرى ، « فكل شخص معرض دائما لعوامل فى محل اقامته ، بعضها يمثل قيدا على حركته أو هجرته ، والبعض الآخر يشجعه عليها . كما يؤخذ فى الحسبان أن هناك عديد من العوامل السلبية والايجابية تأتى من الاماكن المختلفة المحتمل الوصول إليها . والقرار الخاص بالتحرك أو عدم التحرك يكون قائما على أساس كل هذه العوامل »[1] .

---

(١) Kosinski, L. A., & Prothero R.: People on the Move, p.5.

وتعتبر الهجرة من أهم مجالات البحث ليس بالنسبة للمؤرخين فحسب ، بل بالنسبة للمتخصصين فى مجالات العلوم الأخرى كالجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا . وتعتبر المساهمات التى تقدمها فروع الدراسات المختلفة عن الهجرة مكملة ومتصلة ببعضها البعض . ويشكل النقص فى البيانات الاحصائية واحدا من أهم المعوقات فى دراسة الهجرة . وتزيد هذه الصعوبة بالنسبة للهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا وغيرها إذا ما علمنا أن أول تعداد لسكان الشطر الشمالى من اليمن قد اجرى عام ١٩٧٤ ، وأن هذا الشطر الشمالى من اليمن ظل فى النصف الأول من القرن العشرين -- وهى الفترة التى نعنى بدراستها فى هذا البحث – تحت حكم الامامة الزيدية معزولا سياسيا وحضاريا عن العالم الخارجى ، منذ جلاء العثمانيين عنه فى مطلع عام ١٩١٩[٢] ، وحتى قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ واعلان الجمهورية .

أما بالنسبة للشطر الجنوبى من اليمن فقد ظل طوال تلك الفترة تحت سيطرة بريطانيا منذ احتلالها لعدن فى التاسع عشر من يناير عام ١٨٣٩[٣] وحتى جلائها عنها فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧[٤] . ولم تعن الادارة البريطانية فى عهد تبعية عدن لشركة الهند الشرقية "East India Company" أى منذ احتلالها وحتى انتقال تبعيتها إلى وزارة الهند "India office" فى عام ١٨٥٨[٥] – الا باحصاء عدد سكان عدن نفسها عدة مرات كان آخرها فى عهد الشركة المذكورة الاحصاء الذى اجرى فى عام ١٨٥٦ وقدر سكان عدن بعشرين ألف وستمائة وأربع وخمسين نسمة . وعندما تحولت عدن من تبعيتها لوزارة الهند ، وصارت مستعمرة تابعة « لوزارة المستعمرات البريطانية Colonial Office" فقد اجرى إحصاء رسمى لسكان عدن فى عام ١٩٤٦ كان

(٢) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨ ص ٤٣٢ .

(٣) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨ ، ص ١٩٥ .

(٤) Gavin, R.J.: Aden Under British Rule, 1839 – 1967, p. 350.

(٥) Marston, T.E.: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800 - 1978, p. XII.

ثانى احصاء يجرى منذ تحولها إلى مستعمرة . واقتصر هذا الاحصاء على عدن فقط دون غيرها من النواحى التسع فى جنوب اليمن . وقد أظهر هذا الاحصاء أن سكان عدن كانوا قد بلغوا ٨٠,٥١٦ نسمة ، بينما قدر عددهم فى الاحصاء التالى الذى اجرى عام ١٩٥٥ بزيادة واضحة إذ بلغوا ١٣٨,٤٤١ نسمة[٦] . واشتمل هذا الاحصاء على تحديد الجنسيات المقيمة فى عدن آنذاك على النحو التالى : اليمنيون ٤٨,٠٨٨ نسمة ، والعدنيون العرب ٢٦,٩١٠ نسمة ، وعرب الشرق الأوسط ٢,٦٠٨ نسمة ، وعرب المحميات ١٨,٨٨١ نسمة ، واليهود ٨٣١ نسمة ، والأوربيون ٧٢١ نسمة ، والهنود المسلمون ١٠,٤٣٥ نسمة ، والهنود البانيات ٤,٧٨٥ نسمة ، والهنود الفرس ٥٩٦ نسمة ، بينما بلغ الصوماليون ١٠,١١ نسمة[٧] . وبهمنا فى بحثنا هذا الاشارة إلى زيادة عدد الصوماليين المهاجرين إلى عدن آنذاك حيث سنتناول هذه الظاهرة بالدراسة عند الاشارة إلى هجرة الافارقة إلى اليمن فى ظروف تاريخية معينة .

على أن ثمة دراسات حول الهجرة فى اطارة الوطن العربى قد اجريت ونشرت فى بضع نشرات ودوريات ، وحوت إشارات مختلفة عن الهجرة اليمنية ، مما يتيح الفرصة للاستفادة منها فى دراستنا هذه . ومن هذه الدراسات ذلك البحث الذى قام باعداده « هاليداى Halliday » فى عام ١٩٧٨ عن الهجرة إلى الدول المنتجة للنفط والذى اهتم فيه بوجه خاص بدور اليمنيين[٨] . وكذلك البحث الذى قام باعداده « سوانسون Swanson » فى نفس السنة والذى إهتم بتحليل النتائج الاقتصادية للهجرة فى الجمهورية العربية اليمنية[٩] .

(٦) The Colonial Office List, 1960, Her Majesty's Stationery Office 1960., p. 56.

(٧) حمزة على ابراهيم لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٨) Halliday, F.:
"Migration and the Labor Force in the Oil" Producing States of the Middle East, Kuwait University, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, Vol. 13. January 1978, p. 65.

(٩) Swanson, J.C.:
The Consequences of Emigration for Economic Development in the Yemen Arab Rupublic, (Ph. D. Dissertation) Detroit, Michigan: Wayne State University 1978., p. 17.

هذا فضلا عن الدراسة التى قام باعدادها شكيب الخامرى حول الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الامريكية ، والتى قدم فيها « نموذجا من ديترويت بالولايات المتحدة الامريكية » فى عام ١٩٧٩[١٠] .

ووفقا لتعداد سكان الجمهورية العربية اليمنية الذى أجرى فى عام ١٩٧٤ والذى أشرنا إليه ، تم تقدير عدد المهاجرين اليمنيين بحوالى ٢٣٤,٠٠٠ و١ مهاجر . وقد أشارت احدى الدراسات الخاصة بأشكال الهجرة فى الشرق الأوسط إلى أن اليمن تعد واحدة من الدول الأكثر تصديرا للأيدى العاملة فى العالم إذا ما قيست الهجرة منها بالنسبة لعدد سكانها الذى يبلغ تعدادهم ٦,٥ مليون نسمة ، كما أن اكثر من نصف الأيدى العاملة فى اليمن قد هاجرت أساسا إلى الدول النفطية فى الشرق الأوسط[١١] . وطبقا لعدد الأسر فى الجمهورية العربية اليمنية والبالغ عددها ٩٠٦,١٨٥ أسرة ، يوجد ١,٣٦ مهاجر لكل أسرة[١٢] ، وهذا الرقم يشير إلى المدى الذى أصبحت تساهم به الأسرة اليمنية فى سوق العمالة الدوليه ، كما تبين أيضا مدى أهمية الهجرة للمجتمع اليمنى .

وبينما تعتمد اقتصاديات بعض الدول العربية المنتجة للنفط بدرجة كبيرة على الأيدى العاملة اليمنية التى تقدر بمئات الالآف ، نجد أن اليمن ذاتها قد شهدت فى الآونة الأخيرة نقصا خطيرا فى الايدى العاملة . وبالنسبة لتنمية الاقتصاد اليمنى ، فان النقص فى الايدى العاملة يعتبر من أهم المشكلات التى تواجه اليمن فى الوقت الحاضر . وقد أوضح تقرير البنك الدولى فى عام ١٩٧٨ عن مشكلة نقص الايدى العاملة فى اليمن « أن هذا النقص فى الايدى العاملة نشأ عن هجرة الايدى العاملة على نطاق واسع إلى الدول العربية المنتجة للنفط ، التى يوجد بها ما يقدر بنحو ٣٠٪ من الأيدى العاملة من الذكور (اليمنيين) »[١٣] هذا فى الوقت الذى ازداد فيه الطلب على الأيدى العاملة فى

---

(١٠) شكيب الخامرى : الهجرة اليمنية الى أمريكا ، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، والجمعية الجغرافية الكويتية ، فبراير ١٩٨٢ ، ص ٥ .

(١١) Halliday, F.: Op. Cit., pp. 65 - 66.

(١٢) الجمهورية العربية اليمنية ، الكتاب السنوى للاحصاء ، ١٩٧٧/٧٦ ، ص ٥٥ .

(١٣) نشرة البنك الدولى لعام ١٩٧٨ (١/١ - ١١) .

اليمن بدرجة شديدة نتيجة للنمو السريع لبرامج التنمية المختلفة التى تقرها الحكومة اليمنية ، وكنتيجة للتوسع المتزايد فى النشاط التجارى الخاص . وهذا النقص فى القوى البشرية يعد بدرجة خطيرة من فاعلية إدارة الأعمال العامة فى اليمن فى الوقت الحاضر . وتكمن المشكلة فى استحالة تعويض هذا الفاقد البشرى من الأيدى العاملة الناتج عن الهجرة اليمنية ، حيث لا يوجد إقبال على الهجرة إلى اليمن فى المقابل على نحو ما حدث فى عدن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مما اضطر الحكومة اليمنية لكى تواجه أهداف التطور الاقتصادى السريع لخطة السنوات الخمس أن تقرر جلب ١٠٢,٠٠٠ عامل إلى اليمن من الهند وباكستان وشرق افريقيا وخاصة من الحبشة والصومال[٤] . واصبحت هذه القضية موضع مناقشات ومفاوضات على المستوى الدولى فى السنوات العشر الأخيرة ، فقد سافر وفد يمنى مؤلف من موظفين مدنيين ورجال أعمال برئاسة وزير التخطيط إلى باكستان فى شهر ديسمبر ١٩٧٧ ، وكان الهدف الأساسى لسفر هذا الوفد هو التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الباكستانية لارسال عمال إلى اليمن . وبدأت حكومة الجمهورية العربية اليمنية فى نفس الوقت فى البحث عن حلول لمشكلة الهجرة اليمنية - التى يصعب السيطرة عليها - إلى خارج البلاد . فلأول مرة تصدر حكومة صنعاء قوانين فى عام ١٩٧٥ تمنع هجرة الأيدى العاملة اليمنية ، كما قررت الحكومة الامتناع عن إصدار جوازات سفر جديدة كخطوة أولى للحد من آثار تلك المشكلة[١٥] .

ومن جهة أخرى فقد كان للهجرة اليمنية تأثيرا إيجابيا على الدخل القومى

---

(١٤) Gubari, M.A. :

"An Interview with Minister of Economy in the Yemen Arab Republic, on A Number of Internal Issues"

Kuwait University, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, Vol. 13, January 1978, pp. 126 – 127.

(١٥) Sieffen, H.:

Yemen Arab Republic, Final Report. Sana'a, Y.A.R. and Zurich, Switzerland, Central Planning Organization and Dept. of Geography, University of Zurich, 1978, p. 93.

فى شطرى اليمن . فعلى الرغم من أن الجمهورية العربية اليمنية تعتبر دولة زراعية ، إلا أن دخلها من العملات الصعبة كبيرا . وقد جاء هذا الدخل من مدخرات المهاجرين العاملين فى الخارج بصفة أساسية طبقا لبيانات البنك المركزى فى صنعاء . فقد ازداد حجم التحويلات المالية الخاصة بدرجة هائلة خلال الخمسة عشر عاما التى أعقبت قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى بلغت قيمة هذه التحويلات فى عام ١٩٧٦/١٩٧٧ كما تشير البيانات المذكورة ٤٥١١ مليون ريال يمنى ، أى اكثر من بليون دولار امريكى . ويشمل هذا الرقم إجمالى التحويلات الخاصة من العملات الأجنبية إلى الريالات اليمنية . ويأتى القدر الاكبر من هذه التحويلات من المهاجرين لفترة قصيرة الذين يرسلون مدخراتهم إلى أسرهم فى اليمن[١٦] . وقد أعلن محمد عبد الوهاب غوبارى الذى كان وزيرا للاقتصاد فى الجمهورية العربية اليمنية آنذاك أن الاقتصاد اليمنى أصبح يعانى من أكبر عجز فى الميزان التجارى فى العالم (٩٥٪) . وعلى النقيض من ذلك فان لدى اليمن فائضاً فى ميزان المدفوعات ، وتنجم المسألة كنتيجة طبيعية للتحويلات المالية التى يقوم بها المهاجرون اليمنيون إلى وطنهم الأم[١٧] .

وتجدر الاشارة إلى أن الواردات غير المنظورة من النقود إلى اليمنيين فى وطنهم الأم من أقاربهم فى المهجر بشرق افريقيا وغيرها كانت ضخمة بالنسبة لحجم تجارة بلدهم ، ولهذا أثرت هجرة اليمنيين على أحوالهم الاجتماعية فى وطنهم من حيث خلق رخاء مستعار مزيف ومعتمد على مصادر غير موثوق بها . وكان هذا الحال شغل المفكرين الشاغل فى اليمن الذين كانوا يرون أن الهجرة المستمرة أضرت باليمنيين أكثر مما نفعتهم . كما أن مستوى المعيشة العالى نسبيا الذى تعود عليه المهاجرون فى خارج اليمن والسهولة التى ألفوها لدى كسبهم العيش فى المهاجر لا تستطيع أن تقدم لهم مثله البيئة اليمنية ذاتها إلا بالعمل الشاق والصبر المضنى الطويل . لذلك فان اكثر الناس تعاسة فى اليمن

(١٦) Steffen, H.: Op. Cit., pp. 93, 94.

(١٧) شكيب الخامرى : المرجع السابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

وخاصة فى المناطق الصحراوية قليلة الوديان كحضرموت هم الذين يحملون عقليات المهاجر ، ولا يطيقون الملاءمة بين طاقاتهم المختملة التى يتطلبها كسب العيش من التربة الحضرمية .

وقد حال توفر العيش باليمن عامة وبحضرموت خاصة على حساب المهاجر ، دون تفكير اليمنى فى مستقبله ، ومرت القرون وهو سادر فى غيه ، مطمئن إلى ما تدره عليه المهاجر من أموال تكفيه مشقة عنت العيش . لذلك نظر اليمنى إلى وطنه وكأنه منزل ذكريات مؤلمة ومضحكة فى آن واحد ، لأنه وطن فى نظره يعيد إلى ذاكرته أيام الفاقة والحرمان والعيش النكد المحدود أيام الصبا . وطفق المهاجر اليمنى فى غدوه ورواحه بين وطنه والمهجر يرفع تدريجيا من مستوى معيشته ويعقد أكثر فأكثر ، بفضل مكاسبه الخارجية المستعارة ، استهلاكاته المنزلية ، ولكنه لم يحاول إلا فى حدود ضيقة لا تكاد تذكر تعمير أرضه ليجعل منها فى وقته مصدر رزق أوفر مما كان على عهد آبائه وأجداده . والذى استطاع عمله فى أحسن حالاته ، هوُ أنه جعل بلاده – وخاصة فى منطقة حضرموت التى تعاظمت نسبة المهاجرين منها - تنطق بخيرات المهاجر فى الأجور والسكن والمطعم والملبس ، فخلق بقصد أو بدون قصد ، هوة سحيقة بين حضرموت الحقيقية وحضرموت الاصطناعية . وعلى مر السنين ظلت جذوة القلق من طغيان الرخاء المستعار الذى تتيحه الهجرة والمهاجر لليمنيين – وخاصة الحضارمة – حية فى نفوس بعض مفكريهم تواكب روح الارتياح الذى غمر آخرين من عيشة المهاجر ومعطياتها . وقد صور الأدب اليمنى تلك الهواجس المفرحة والمحزنة شعرا أبلغ مما صورها أى شىء آخر . وسوف نورد فيما يلى مقتطفات شعرية من الأدب الحضرمى لمجرد الدلالة على ما شغل أذهان الحضارمة عبر القرون الطويلة فى مجال الهجرة التى جعلتهم يأكلون لقمتهم مع غصة التخوف من فقدانها ، بين محبذ للهجرة ، ومنفر لها ، كما يصور ذلك أحمد عبد الله السقاف الشحرى بقوله :

هاهم الآن فرقة تقحم البحر وأخرى تراقب الأخبارا
ذى أقامت بالربع تحمل أسفارا وهذى تكابد الأسفارا

هوذا العار ما أتوه ولكن جلهم لا يرون ذا العار عارا

وعندما اختلت موازين العيش السهل الرتيب لأهالى حضرموت المعتمدين على أقاربهم فى المهجر - على سبيل المثال - من جراء أهوال الحرب العالمية الثانية ، وانقطع وارد الأموال من بلاد المهجر ، فقد أسقط فى يد أثرياء المهجر المقيمين بحضرموت ، وزادت هجرة الكثيرين منهم إلى عدن[١٨] . وبرزت لهم بلادهم ساخرة شامتة ما يعانون ، فكانت مجاعة عام ١٩٤٣ المروعة التى أودت بحياة خمسة عشر ألف شخص معظمهم من العمال الذين كانوا يدورون فى فلك الأثرياء ، الذين باعوا أحجارهم الكريمة وأثاثهم وملابس نسائهم وفرشهم وأوانيهم ، ومنهم من عاش على الديون الجائرة والهبات الحكومية إلى أن انقشعت غاشية المجاعة ، وأما اليمنيين الذين ظلوا ملتصقين بالأرض ، فلم تصبهم المجاعة بأذى . فعاش المزارعون والصيادون ، وذووا الحرف الأساسية الصغيرة ، وأرباب المواشى والدواجن ، بعيدين عن التيارات الخارجية وما جرته من بلوى على بلادهم .

ثانيا : حركة الهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين :

تعتبر المنطقة الممتدة من مسقط الواقعة على الساحل الجنوبى الشرقى للجزيرة العربية ، من جهة أولى ، وإلى موزمبيق على الساحل الشرقى لافريقيا ، من جهة ثانية ، والتى تشكل قاعدة لمثلث تتمثل قمته فى برزخ السويس فى أقصى الشمال ، من جهة ثالثة ، فيضم فى داخله جزءا من المحيط الهندى وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر بساحليه الآسيوى والافريقى ، إنما تمثل هذه المنطقة الكبرى فى مجموعها نطاقا جغرافيا وحضاريا متكاملا فى مختلف النواحى

(١٨) حمزة على ابراهيم لقمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

ولقد أشار الى أن أغلب العمال اليمنيين وعرب الحميات يأتون الى عدن للبحث عن أعمال فيها ، ويتركون عائلاتهم فى بلادهم ، وأغلبهم وخصوصاً اليمنيون ، يعيشون حياة بسيطة بالنسبة لعرب عدن وبقية الأجناس ، وكثيرون لا يسكنون فى بيوت ، بل يستظلون جو عدن المناسب الذى لا تهبط حرارته الى أقل من ٧٠ درجة فاهرنهيتية فى الليل فيفرشون سررهم على الأرصفة وفى الميادين وحتى فى سفوح الجبال .

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوجه عام . إذ نشطت حركة الهجرة بين سكان هذا النطاق من مكان إلى آخر ، وخاصة هجرة العرب واليمنيين بوجه عام ، والحضارمة بوجه خاص ، إلى مناطق شرق افريقيا ، وهجرة عناصر افريقية إلى اليمن بصفة خاصة وإلى الجزيرة العربية بصفة عامة ، نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة عبر عصور التاريخ[١٩] . وقد ساعدت على ذلك سهولة الاتصال البحرى بين سواحل الجزيرة العربية الغربية والجنوبية والشرقية من جهة ، والسواحل الافريقية الشرقية الممثلة فى السودان والحبشة والصومال وكينيا وتنجانيقا وزنجبار وموزمبيق من جهة أخرى[٢٠] ، والتى أطلق العرب على الجزء الجنوبى من تلك السواحل « بر الزنج »[٢١] . ويرجع تحقيق ذلك إلى عامل مناخى جغرافى هام يتصل بحركة الرياح التجارية ، التى تهب من الشمال والشمال الشرقى فى الشتاء ابتداء من شهر ديسمبر ، ويستمر هبوبها بانتظام حتى نهاية شهر فبراير ، كما تعكس هذه الرياح اتجاهها مع أوائل الربيع واثناء الصيف ابتداء من شهر أبريل حتى أواخر شهر سبتمبر ، ويتفق ذلك ايضا مع اتجاه الساحل الغربى للمحيط الهندى ، الذى يتبع خطا مستقيما تقريبا متجها من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرق ، من موزمبيق وتنجانيقا وزنجبار ، إلى مدخل خليج عدن وموانى جنوب الجزيرة العربية على الساحل اليمنى ، ثم إلى خليج عمان فى أقصى الشمال الشرقى[٢٢] .

وقد استفاد البحارة والتجار العرب عامة ، واليمنيون بوجه خاص ، من هذه الظاهرة عبر عصور التاريخ ، وساعدتهم على ذلك معرفتهم بعلم الفلك

---

(١٩) Ingrames, William H.:
A Report on the Social, Economic, and Political Condition of the Hadramawt, London, Colonial Office, 1936, pp. 141, 144.

(٢٠) Leubuscher, C.:
Tanganika Territory, p. 15.

(٢١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : المصادر العربية لتاريخ شرق افريقيا ، مجلة الجمعية التاريخية المصرية بالقاهرة ، المجلد ١٤ ، لسنة ١٩٦٦/١٩٦٧ ، ص ١٦٩ .

(٢٢) Hollingsworth, L. W.:
Zanzibar under the Foreign Office, pp. 1, 10.

وتحديد الاتجاهات الجغرافية بالشمس والكواكب . وترتب على ذلك استقرار جاليات عربية بوجه عام ، ويمنية بوجه خاص ، على سواحل البحار الشرقية وخاصة سواحل افريقيا الشرقية لخدمة الأغراض التجارية[٢٣] . بل أن موقع اليمن الفريد فى الركن الجنوبى الغربى من الجزيرة العربية جعلها أكثر قربا من الساحل الشرقى لافريقيا من جهة ، كما جعلها تتحكم فى حركة المرور من البحر الاحمر واليه من جهة أخرى . كما أدى هذا الموقع إلى مساعدة اليمن على القيام بدور بارز فى تاريخ التجارة الدولية منذ أقدم العصور ، وعلى اقامة علاقات واسعة مع العالم الخارجى . فقد كان اليمنيون منذ العصور القديمة يقومون بتنظيم التجارة التى كانت تصل إلى مصر وبلاد الرافدين وبلاد المشرق العربى عامة ، ومنها تنقل إلى أوربا بعد ذلك ، سواء أكانت هذه التجارة من بلادهم أو من افريقيا أو الشرق الأقصى . وكان لليمنيين تاريخ بارز فى التجارة العالمية ، كما كانت لديهم خبرة كبيرة بالأسواق ، حتى أنهم احتكروا جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الشرق والغرب منذ العصور القديمة حتى أصبحت التجارة أسلوبهم التقليدى فى الحياة ، هذا الأسلوب الذى دفع اليمنيين إلى جعل المحيط الهندى بجانبيه الآسيوى والافريقى ميدانا لنشاطهم ، وأسسوا هناك العديد من المراكز التجارية الهامة ، وحققوا فيها ثروات طائلة . وبعد انتشار الاسلام فى القرن السابع الميلادى وفى أعقابه زادت الهجرات إلى [illegible] ، واندمج العرب مع أهالى تلك البلاد ، ونتج عن ذلك أجناس ولغات و[illegible] جمعت كثيرا من الصفات المشتركة بين العرب وأهالى البلاد الأصليين[٢٤] . وقد حدث ذلك الاندماج بطريقة طبيعية سلمية دون اللجوء إلى أساليب القوة

---

(٢٣) Drewes, A. J.:

Sabaean Inscription for Ethinpia; p. 3.

ألقى هذا البحث فى ندوة الحضارة اليمنية فى عدن (٢٢ - ٢٧ فبراير ١٩٧٥) بعنوان « [illegible] سبئية من الحبشة » وقد أورد « دريفر » وثائق تؤكد إقامة أعداد كبيرة من السبئيين [illegible] فيما بين عامى ٤٥٠ - ٣٠٠ ق.م. وأن اللغة السبئية قد تركت آثاراً واضحة فى لغة الحبشة القديمة آنذاك مما يؤكد أن الهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا قديمة العهد .

(٢٤) Coupland, R.:

East Africa and Its Invaders, p. 21.

والقمع والاضطهاد . وقد نجح العرب فى تكوين إمارات عربية الاسلامية فى تلك الجهات ، ثم تقلصت إلى الامارات تحت السيطرة الأوربية ، وخلفت جاليات عربية إسلامية لها مكانتها هناك[٢٥] . وكان لليمنيين بصفة عامة ، وللحضارمة بصفة خاصة ، دور كبير فى هذا المجال[٢٦] .

وكان اليمنيون يقومون بتصريف منتجاتهم من النسيج ، وصناعة الحلى ، والأوانى المزخرفة ، ومركبات الروائح العطرية ، ومستحضرات البخور والصمغ ، والسمك المجفف ، والملح ، والتبغ الخمعى ، والاعشاب الطبية ، واعشاب الصباغة ، وكان اليمنيون يستوردون من شرق افريقيا اخشاب بناء السفن ، والحديد ، والقصدير ، والنحاس ، والأحجار الكريمة ، والعاج ، والقطن ، والتوابل ، والسمسم ، والأرز ، وغيره من المواد الغذائية . وكان الكثيرون من اليمنيين يستقرون فى تلك المناطق ليقوموا بدور الوسيط فى العمليات التجارية . كما كانت السفن اليمنية المنطلقة من موانى اليمن الجنوبية كالشحر والمكلا وعدن ، والغربية كموانى مُخا والحديدة ، فضلا عن موانى عسير كاللحية وميدى وجيزان – التى إنضمت إلى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٤ – كانت تلك السفن اليمنية تنقل البضائع من اليمن إلى شرق افريقيا . ورغم تدخل السفن الأوربية فى هذا المجال منذ مطلع العصور الحديثة ، فقد ظل اليمنيون يمارسون ذلك العمل الملاحى البحرى والتجارى فى وجه الأخطار المحدقة والمنافسة الضارية ، فى تحرك موسمى منتظم على سفنهم الشراعية . وقد بلغ اليمنيون – والحضارمة على وجه الخصوص – إلى جانب العمانيين ذروة المجد فى مجال الملاحة البحرية بين سواحل العربية وشرق افريقيا حتى منتصف القرن التاسع عشر ، ومنذ ذلك الحين بدأت مراكبهم فى التدهور بسبب منافسة السفن البخارية الأوربية لهم فى هذا المجال .

فمن الموانى اليمنية ، مثل ميناءى مخا والحديدة على الساحل الشرقى للبحر

---

(٢٥) جمال زكريا قاسم (دكتور) : استقرار العرب فى ساحل شرق افريقيا ، مجلة كلية الآداب – جامعة عين شمس ، العدد (١٠) مايو ١٩٦٧ ، ص ٢٧٧ – ٢٣٠ .

(٢٦) محمد عبد القادر بامطرف : الهجرة اليمنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، عدن ، العدد ٦ – ٧ ، السنة الأولى ١٩٧١ ، ص ٥٢ – ٥٣ .

الاحمر ، وعدن والمكلا والشحر المطلة على بحر العرب ، وهى موانى ترتبط بالمرتفعات والسهول اليمنية الداخلية المكتظة بالسكان عن طريق القوافل ، انطلقت موجات الهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا حيث استقبلتهم موانى الصومال وكينيا وتنجانيقا وزنجبار وموزمبيق وهناك عملوا كمزارعين وتجار وحرفيين ، فضلا عن اشتغالهم بأوجه التعليم الدينى ، وأخيرا اشتغل بعضهم بأعمال الجندية[٢٧] . وقد زادت هجرة اليمنيين إلى شرق افريقيا اثناء العصر الاسلامى ، واستمرت حتى مجىء البرتغاليين فى مطلع العصور الحديثة ، وظلت حتى العصر العمانى ، وحتى خضوع المنطقة للسيطرة الاستعمارية الأوربية من جديد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبقيت حتى النصف الأول من القرن العشرين[٢٨] موضع دراستنا فى هذا البحث .

وتجدر الاشارة إلى أن الاسلام قد انتشر فى شرق افريقيا عن طريق التجارة وما صاحبها من هجرة للعناصر العربية بصفة عامة ، واليمنية والعمانية بصفة خاصة ، فى اعقاب ظهوره فى القرن السابع الميلادى ، ولهذا فان نسبة المسلمين تزداد على السواحل ، وتنقص بالاتجاه نحو الداخل[٢٩] . ويصدق هذا فى المناطق التى تقع فى جنوبى خط الاستواء ، أما المناطق الواقعة إلى الشمال منه فان الاسلام يعم حتى يصبح الديانة الوحيدة فى الصومال ، وذلك لقرب تلك البقاع من شبه الجزيرة العربية وسهولة الاتصال بين سواحلها والساحل الشرقى لافريقيا . ومع نهاية العصور الوسطى كانت المدن الاسلامية تنتشر على طول هذا الساحل من سواكن بالسودان شمالا إلى موزمبيق جنوبا ، وكانت بمثابة مراكز تجارية نشطة ومجتمعات إسلامية مؤثرة[٣٠] .

وعندما جاء البرتغاليون إلى المحيط الهندى فى نهاية القرن الخامس عشر

---

(٢٧) Tarcici, A.:
The Queen of Shebes Land, Yemen, (Arabia Felix), p. 129.

(٢٨) محمد السيد غلاب وآخرون : البلدان الاسلامية والأقليات المسلمة فى العالم المعاصر ، دراسة بمناسبة المؤتمر الجغرافى الاسلامى الأول ، بجامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض (صفر ١٣٩٩ هـ / يناير ١٩٧٩ م) ، ص ٦٥٧ - ٦٦١ .

(٢٩) حسن أحمد محمود (دكتور) : الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا ، ج ١ ، ص ٤٣٤ - ٤٣٩ .

(٣٠) حسن ابراهيم حسن (دكتور) : انتشار الاسلام فى القارة الافريقية ص ١٢٦ - ١٢٧ .

بدءوا فى احتلال زنجبار فى سنة ١٥٠٣ ، واستولوا على مدينة كلوة فى سنة ١٥٠٥ ، وانتشروا فى مياه المحيط الهندى ، حتى دحلت مناطق النفوذ البرتغالى تحت السيطرة الاسبانية ١٥٨٠ - ١٦٤٠ ثم بدأ النفوذ البرتغالى ينحسر عن شرق افريقيا حتى بدأت مدها تستعيد قوتها ومجدها . اذ تمكن العمانيون من بسط نفوذهم على الساحل الشرقى لافريقيا وتمكن اليعاربة (أسرة بنى يعرب) الذين حكموا عمان أن يقضوا على ما بقى للبرتغاليين من نفوذ فى مدينة « ممبسة » فى كينيا بل تعقبهم حتى موزمبيق ، واصبحت السلطة فى ساحل افريقيا الشرقية مرتبطة بعمان حتى انتهت سلطة اليعاربة فى عمان فى عام ١٧٤١ وجاء سلطان السعيديين . وفى عام ١٨٣٢ نقل سلطان عمان سعيد بن سلطان عاصمته من مدينة مسقط إلى زنجبار ، وهكذا ارتبط القسم الشرقى من كينيا بزنجبار .

وفى عام ١٨٥٦ توفى سلطان عمان سعيد بن سلطان فقسمت مملكته بين ولديه ، فحكم ابنه ثوينى عمان ، وحكم ابنه الآخر ماجد زنجبار . ثم قام سلطان زنجبار ماجد بنقل عاصمته من زنجبار إلى دار الاسلام على ساحل القر الافريقى . وبعد وفاة ماجد خلفه أخوه الصغير برغش ، وضعفت السلطة العمانية فى شرق افريقيا تدريجيا ، وتعرضت المنطقة لهجمة استعمارية جديدة ، تواطأت عليها الدول الأوروبية واقتسمت سلطنة زنجبار فيما بينها ، فكان نصيب انجلترا القسم الأوسط من الساحل الذى عرف باسم كينيا . وقد تنازل سلطان زنجبار عنها وهو يومذاك السلطان سيد خليفة الذى أعقب برغش اثر وفاته عام ١٨٨٨ . واصبحت المنطقة قسمين : المحمية وهى المنطقة الساحلية التى تتبع اسميا سلطان زنجبار ، والمنطقة الداخلية التى غدت مستعمرة بريطانية . ثم تنازل سلطان زنجبار بعد ذلك عن ممتلكاته تحت الضغط البريطانى فى عام ١٩٦٣ ، وتوحد الجزءان باسم كينيا ، التى نالت استقلالها فى عام ١٩٦٤ . وقد ارتفع عدد سكان عاصمتها نيروبى من ٥٣ ألفا فى سنة ١٩٤٥ إلى ٩٥ ألف فى سنة ١٩٥٢ ، ويرشك المجتمع هناك أن يتخطى الحدود من اقتصاد ريفى إلى اقتصاد قوامه الصناعة والمال الحضرى مما يوحى بظهور طبقة عمالية عريضة[٣١] .

(٣١) بازيل دافيدسون : صحوة افريقيا ، ترجمة عبد القادر حمزة ، ص ١١٩ .

ويقدر عدد سكان كينيا بأحد عشر مليونا ، ولا تقل نسبة المسلمين بينهم عن ٣٥٪ فيكون عددهم زهاء ٣,٨٥٠,٠٠٠ نسمة ، وتوجد بينهم نسبة كبيرة من الحضارمة اليمنيين وخاصة في ميناء ماليندى[٣٢] .

أما بالنسبة لموزمبيق فيبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة وتبلغ نسبة المسلمين بينهم ٢٥٪ ، وتعيش على الساحل جماعات من الهنود معظمهم من الاسماعيلية . وقد حكمت البرتغال موزمبيق من مستعمرتها « جوا » في الهند ، ثم أصبحت موزمبيق مستعمرة مفردة ، وحصلت على استقلالها بعد حدوث اضطرابات عنيفة . ويقدر عدد الأوربيين في موزمبيق بتسعين ألفا ، ومعظمهم من البرتغاليين ، وهم يتمتعون بامتيازات واسعة ويوجد إلى جانبهم خمسة وعشرون ألفا من المولدين نتيجة التزاوج العرق المختلط ، ويحظون هناك ببعض الامتيازات ، كما يوجد بالبلاد خمسة عشر ألفا من الآسيويين بين عرب وهنود[٣٣] .

أما بالنسبة لتنجانيقا فيبلغ تعداد سكانها الأفارقة ٧,٤٠٠,٠٠٠ نسمة ، والعرب ١٣,٠٠٠ نسمة ، والهنود ٤٥,٠٠٠ نسمة ، والأوربيون ١٦,٠٠٠ نسمة . وكان بين العرب هناك نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين[٣٤] .

وكانت هجرة اليمنيين إلى شرق افريقيا تزداد مع تعرض بلادهم عبر العصور المختلفة لألوان من الصراع المذهبي ، والظلم السياسي ، والضرائب الباهظة ، ومعاناة الجفاف ، والأوضاع الاقتصادية الصعبة ، ومن ثم أصبحت الهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا ومناطق المحيط الهندى تقليدا منظما لدى اليمنيين يتوارثونه جيلا بعد جيل[٣٥] . كما كانت هجرة الأفارقة إلى اليمن في بعض فترات التاريخ ناتجة عن نفس الظروف ، وتأكيدا للامتداد الطبيعي بين اليمن وشرق افريقيا وتقاربهما ، وحاجة كل من المنطقتين لكي تكمل كل منهما

(٣٢) محمد السيد غلاب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٦٦٣ .

(٣٣) محمد السيد غلاب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٦٦٧ .

(٣٤) بازيل دافيدسون : المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(٣٥) Stookey, R.W.: Yemen, The Politics of the Yemen Arab Republic, p. 9.

الأخرى[٣٦] ، إذا ما اقتضت المتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ذلك بين آونة وأخرى[٣٧] ، الأمر الذى سنلاحظه بوضوح على مدار هذا البحث .

وقد ساعد على تنشيط الهجرة من الجزيرة العربية بصفة عامة ، ومن اليمن بصفة خاصة ، إلى الساحل الشرقى لافريقيا ، تميز هذا الساحل الممتد من مضيق باب المندب شمالا إلى « سوفالا » جنوبا بثروته السمكية ، وبخيراته الشاطئية التى يتوافر فيها الملح ، فضلا عما تميزت به المنطقة الداخلية من خيرات مالحة ، وينابيع للمياه العذبة ، ورواسب معدنية منها الحديد والذهب والنحاس . وقد أدى الافتقار إلى الوثائق التاريخية إلى الاعتقاد بأن الاتصال ما بين الداخل والمرافىء المتناثرة على الساحل الشرقى لافريقيا كان معدوما خلال القرون التى سبقت مجيء البرتغاليين إلى المحيط الهندى فى نهاية القرن الخامس عشر . غير أنه ظهرت أدلة جديدة تثبت أنه لم يكن من الممكن فرض التجارة بعيدة المدى فجأة على مجتمعات الداخل ، وانها جاءت بالاحرى لتنضم إلى شبكات من علاقات التبادل المحلية والاقليمية فى المنتجات الغذائية والماشية بشكل خاص فى الملح والأدوات الحديدية والعاج . ومنذ مطلع القرن التاسع عشر كانت طرق القوافل بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية قد استقرت تماما بهدف مواجهة الطلب المتزايد على إنتاج تلك المناطق واستجابة لحركة التجارة العالمية فى المحيط الهندى والتى كانت للصينيين دور ملحوظ فيها صاحبه هجرة كثير من اليمنيين إلى الساحل الشرقى لافريقيا[٣٨] .

وإذا كانت العلاقات التجارية بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية التى شاركت فيها العناصر اليمنية المهاجرة ، قد نهضت على بنى أساسية اقتصادية محلية سابقة عليها ، وساعدت على قيامها فى بعض الحالات ، فانها قد

(٣٦) Guillain: Documents sur l'Historiques et le Commerce de l'Afrique Oriental, Tome 1, p. 22.

(٣٧) جلال يحيى (دكتور) : العرب فى شرق افريقية ، مجلة بهضة افريقية ، السنة الثانية ، العدد (٢٢) سبتمبر ١٩٥٩ ، ص ٩ .

(٣٨) جوزيف فرديريك سريليزا : طرق القوافل بشرق افريقيا ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد (٢٧٧) يونيه ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

تركت فيها مع ذلك آثارا عميقة . فهى لم تؤد إلى تعزيز استغلال ثروات افريقيا الشرقية الطبيعية والبشرية فحسب ، وانما أفضت كذلك إلى حدوث تحولات اجتماعية وسياسية فيها . بل ان هذه العلاقات التجارية بين ساحل شرق افريقيا والمناطق الداخلية قد يسرت اندماج افريقيا الشرقية فى الاقتصاد العالمى على أسس غير متكافئة ، من حيث انها كانت تتمثل فى معظمها فى تصدير المواد الأولية الأفريقية واستيراد مواد استهلاكية مصنعة ، الأمر الذى أدى إلى اختلال البنى الانتاجية والاستهلاكية واضطراب نظم لانتاج والتبادل القائمة . وفى إطار هذا الاقتصاد العالمى كان المشتغلون بصيد الفيلة وحشد الرقيق ، وكذلك الجمالون ، وبشكل غير مباشر منتجو المواد الغذائية ، هم الذين مهدوا السبيل فى منتصف القرن التاسع عشر وفى أعقابه لقيام حركة العمال الصناعيين والزراعيين ، الذى أصبحوا يشكلون القوى العاملة فى خدمة أغراض الاستعمار الأوربى لشرق افريقيا حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين[٣٩] . على أنه تجدر الاشارة كذلك إلى أن تجارة القوافل بين الساحل الشرقى لافريقيا والمناطق الداخلية ، والتى شارك اليمنيون فيها ، قد ساعدت على انتشار اللغة السواحلية من الساحل إلى الداخل ، مما أدى إلى وحدة ثقافية واحدة منطقة تضم زامبيا ، ومالاوى ، وشرق زائير ، وشمال موزمبيق . كذلك كان من آثار توسع الحركة التجارية نحو الداخل انتشار الدين الاسلامى فى هذه المنطقة من القارة دون حاجة إلى جهاد أو حروب ، وذلك من خلال العناصر اليمنية المشاركة فى هذه الحركة ، وخاصة الحضارمة[٤٠] .

وإذا كان التجار والمهاجرون اليمنيون بصفة خاصة ، والعرب بصفة عامة ، قد اكتفوا قبل ثمانينات القرن الماضى وتسعيناته بالعمل فى المناطق الساحلية بشرق افريقيا ، فان ذلك كان عائدا لجهود البريطانيين والألمان التى بدأت تتغلغل إلى المنطقة باطراد[٤١] ، وتهدد مصالح العرب فى المناطق الداخلية

---

(٣٩) على ابراهيم عبده (دكتور) : مصر وافريقية فى العصر الحديث ، ص ٢٢٧ .

(٤٠) جوزيف فريدريك موبليزا : المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٤١) Davidson, A.B. and others: A History of Africa 1981 - 1967, p. 348.

من شرق افريقيا ، وازاء هذا الوضع الاخير حاول العرب فرض سيطرتهم السياسية على بعض المناطق بغية حماية مصالحهم التجارية . وكان الأوربيون الموجودون فى المناطق الداخلية من شرق افريقيا يشتغلون بالتجارة أو يعملون كأعضاء فى بعثات تبشيرية ، وكانوا جميعا يرغبون فى أن تحتل حكومات بلادهم هذه المناطق لكى ينعموا بالحماية والأمن ويطلقوا ايديهم فى تحقيق أهدافهم دون عائق . وكانت الأساليب التى تبعها الأوربيون للتغلغل فى المنطقة تختلف من مكان لآخر ، لكنها كانت تشترك فى مجموعها فى اللجوء إلى القوة والعمل حيثما أمكن على عقد الاحلاف الدبلوماسية مع جماعة ضد جماعة أخرى . وكان رد الأفريقيين على ذلك عسكريا أو دبلوماسيا ، وان تمثل أحيانا فى الانسحاب أو الامتناع عن التعاون أو اتخاذ موقف سلبى . وفى أثناء القرن التاسع عشر زاد العرب بوجه عام ، واليمنيون بوجه خاص ، ممن كانوا قد هاجروا إلى شرق افريقية ، من أنشطتهم فى المناطق الداخلية حرصا على تلبية الطلب المتزايد على العاج ، والرقيق ، وترتب على ذلك ازدهار تلك التجارة التى صاحبها نشوء مدن كثيرة على امتداد الساحل . ومع مجىء الألمان أصبحت هذه التجارة فى خطر بسبب سعيهم إلى إحلال تجارتهم الالمانية محل التجارة العربية[٤٢] . وقد ساء ذلك السكان المحليين وأثار امتياء العرب واليمنيين بشكل خاص ، مما جعلهم يعمدون إلى المقاومة . وكان الالمان فى تنجانيقا شأنهم فى ذلك شأن الانجليز فى كينيا ، فى نهاية القرن الماضى ، متحرسين فى تطبيق سياسة « فرق تسد » عن طريق التحالف مع فريق ضد آخر ، وكانت هناك أحلاف كثيرة من هذا النوع . غير ان عرب الساحل وخاصة من حديثى العهد بالهجرة ومنهم عناصر يمنية هم الذين وضعوا انفسهم بعد ذلك فى خدمة الالمان ، كما وضعوها فى خدمة الانجليز والايطاليين ، فكانوا بذلك أول من استخدمتهم القوى الاستعمارية من المحليين لتحقيق أهدافها[٤٣] .

وتجدر الاشارة إلى أن الصراع الانجليزى الفرنسى – بعد أفول نجم

---

(٤٢) Davidson, A.B. and others: Op. Cit., p. 349.

(٤٣) هنرى موانزى : شرق افريقيا ، الدبلوماسية والتحدى ، مجلة رسالة اليونسكو العدد ٢٧٦ مايو ١٩٨٤ ، ص ٣٠ - ٣١ .

البرتغاليين فى نهاية القرن السادس عشر الميلادى وانحسار النفوذ الهولندى فى الجانب الشرقى من المحيط الهندى -- قد انتهى بشكل خرجت منه بريطانيا ولها تفوق ملحوظ فى سواحل شرق افريقيا ، وخاصة فى أعقاب احتلالها لعدن فى ١٩ يناير عام ١٨٣٩[٤٤] . هذا فضلا عن ظهور طلائع الايطاليين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى هذه السواحل وظهور الالمان هناك فى نهاية القرن المذكور . فقد أثر ذلك فى مستقبل العرب بوجه عام ، واليمنيين بوجه خاص ، فى شرق افريقيا ، مع تفوق بريطانيا الملحوظ بامكاناتها الضخمة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتبشيريا على امكاناتهم[٤٥] ، مما سمح لها بفرض سيطرتها بالقوة دون أن ينازعها فى ذلك منازع ، بحيث تحقق لها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية فى النصف الأول من القرن العشرين المركز الأول فى تحريك دفة السياسة والاقتصاد فى الجانب الشرقى من القارة الافريقية[٤٦] . ومكنها من وضع حد للقوى المنافسة هناك فرنسية وايطالية وألمانية إلى جانب القوى العربية . وكان قد سجل لنا أحد الرحالة المصريين ويدعى توفيق ميخائيل أوضاع سلطنة زنجبار فى ظل السيطرة البريطانية فى كتاب نشر فى القاهرة فى عام ١٩٠١ بعنوان « غرائب الاخبار عن شرق افريقية وزنجبار » . وتعرض المؤلف فيه إلى وصف رحلته التى قام بها فى عام ١٨٩٩ ، فوصف سكان زنجبار وغيرهم من سكان مقاطعات شرق افريقيا ، ولاحظ بصفة خاصة سيطرة الهنود « البانيان » على المعاملات التجارية هناك ، كما أورد فى كتابه ملاحظته بأن سلطنة زنجبار ترتبط بشعور الولاء الروحى للخليفة العثمانى ، وكان ذلك صدى لحركة الجامعة الاسلامية التى شملت أقطار العالم الاسلامى فى هذه الفترة والتى روج لها الحضارمة اليمنيون فى تلك المناطق ، وان كان ذلك لا يعنى ارتباط سلطنة زنجبار سياسيا آنذاك بالدولة العثمانية[٤٧] .

---

(٤٤) فاروق عثمان أباظه (دكتور) : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٤٥) Davidson, A.B. and others: Op. Cit., pp. 349; 350.

(٤٦) سافليف.ى. و فاسيليف ، ج : موجز تاريخ افريقيا ، تعريب أمين الشريف ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٤٧) توفيق ميخائيل : غرائب الأخبار عن شرق افريقية وزنجبار ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

وتجدر الاشارة إلى أن قرابة نصف سكان اقليم حضرموت بالشطر الجنوبي من اليمن قد هاجروا إلى مناطق عديدة معظمها في أرجاء المحيط الهندي ومنها الساحل الشرقي لافريقيا . وفي احصاء تقريبي لعدد المهاجرين اليمنيين في عام ١٩٣٥ ، ورد أنهم بلغوا ٩٩,١٠٣ مهاجرا ، كان منهم ٧١,٣٣٥ في اندونيسيا ، و١٠,٠٠٠ في الهند ، و٣,٠٠٠ في الملايو وسنغافورة ، بينما كان نصيب شرق افريقيا من المهاجرين اليمنيين ١٤,٧٥٠ مهاجرا ، موزعين بين الحبشة والصومال وكينيا وتنجانيقا وموزمبيق وزنجبار[٤٨] . وقد عمل هؤلاء المهاجرين اليمنيين في مجال الصناعة ، والأراضي العقارية والزراعة ، والسمسرة ، والوظائف الكتابية والتعليم ، والتوكيلات التجارية ، والخدمات المنزلية ، وأعمال البناء ، والتجارة الصغيرة ، والمطاعم ، واعمال الشحن والتفريغ ، والجندية .

ومن جهة أخرى فقد كان للهجرة اليمنية تأثيرا ايجابيا كبيرا على الدخل القومي في شطري اليمن في القرنين الأخيرين على وجه الخصوص . فقد جلب « آل الكثيري » في عام ١٨٤٥ أموالا طائلة من اقطاعياتهم في « حيدر آباد » التي كانت تدر عليهم إيراداً سنويا بلغ ٢٥٠ ألف روبية هندية ، مما ساعد الكثيريين على استعادة سلطنتهم من يافع عام ١٨٤٨ ، بعد أن كانت قد اندثرت قبل ذلك بقرابة قرن من الزمان ، كما جلب « آل القعيطي » في حضرموت مليونا ونصف من الروبيات الهندية ، كانت تمثل حصيلة تسوية لعام واحد من اقاعيانهم في « حيدر اباد » ، مما ساعد القعيطيين على اقامة سلطنتهم في حضرموت عام ١٨٦٦ . وكان محسن بن عبد الله العولقي يزود الكسادي أمير المكلا السابق بمبلغ ستين ألف روبية هندية كل عام لمقاومة التوسع القعيطي . وقد قدرت بشكل تقريبي عوائد المهجر من تحاويل المهاجرين اليمنيين السنوية من النقود في عام ١٩٣٠ بحوالي ثمانمائة ألف جنيه ، منها سبعمائة ألف جنيه ترد من اندونيسيا والملايو وسنغافورة ، ففي تلك السنة

---

(٤٨) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٦٠ .

وقد أشار الى أنه حصل على المعلومات الأحصائية من الادارات المختصة بشئون الهجرة في وزارة الداخلية بعدن .

كانت توجد فى سنغافورة ١٣ أسرة يمنية تمتلك من العقارات ما قيمته ٢,٥٤٤,٠٠٠ جنيه ، ومن هذا المبلغ بلغت عقارات أسرة واحدة ١,١٧٠,٠٠٠ جنيه آنذاك . وفى الهند حيث كان يعمل قرابة ٦,٠٠٠ شخص فى جيش « حيدر آباد » ، استطاعت بعض الأسر اليمنية الجنوبية البلوغ إلى درجة الملايونيرات . أما صغار التجار والعمال اليمنيين فى المهجر ، وهم يشكلون أغلبية المهاجرين ، فكانوا يرسلون عدة آلاف من الريالات التى يحصلون عليها فى المهجر ، إضافة إلى ما كانوا قد حولوه من نفقات لذويهم ، عندما كانوا يحضرون إلى الوطن ويقضون فترات سعيدة بين أسرهم ، ثم يعودون إلى المهجر من حيث أتوا ليجددوا العمل المضمون والأجر الكافى . ويرجع ضمان المهاجرين الصغار لأعمالهم وأجورهم لقيامهم بتقسيم المهاجر إلى مناطق إعاشة فيما بينهم بالرضا والاتفاق : فمثلا كان سكان المنطقة الواقعة بين شبام ، وتريم ، وأهالى حوره ، والسيطان ، جنوبى اليمن يهاجرون إلى جنوب شرق آسيا . بينما كان سكان تاربة ، ووادى عدم ، وعينات ، وقسم يهاجرون إلى ممبسه ، ودار السلام ، فى شرق افريقيا . وكان سكان القطن ، والكسر ، ووادى عمد ، والأودية ، يهاجرون إلى الهند . وكان الدواعن يهاجرون إلى مصر ، والسودان ، والحبشة ، وكان أهالى الشحر ، وحجر ، يهاجرون إلى الصومال ، وزنجبار ، ولاعبرة بحالات قليلة شاذة عن هذه القاعدة التقليدية العامة[٤٩] . فمثلا حدث أثناء الحرب العالمية الأولى أن تداخلت الهجرة بعض الشىء ، فكان الهدى مثلا يهاجر إلى ممبسه ، واصبح الشحرى يهاجر إلى الحبشة ، اذا استطاع كل منهم تكوين زمالات وصداقات تسهل له العيش فى مهاجر جديدة . أما المهرة فكانوا منذ القدم أقل اليمنيين هجرة ، وظلوا محتفظين بحرفة الملاحة البحرية ، وتجارة الامهاك ، بين اقليمهم وشرق افريقيا والهند ، والخليج العربى . ولذلك لم يتعرضوا لما يغرس فيهم روح الاتكالية على موارد الخارج فى رفع مستوى معيشتهم ، الذى كانت تهدده التيارات العالمية بين يوم وآخر[٥٠] .

(٤٩) سعيد بن على المغوى : جهينة الأخبار فى تاريخ زنجبار ، تحقيق عبد المنعم عامر ، ص ٢٥٨ .
(٥٠) سعيد بن على المغوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

ثالثا : تجنيد المهاجرين اليمنيين فى الجيش الايطالى بالصومال :

وكما كان يعمل قرابة ٦,٠٠٠ شخص من المهاجرين اليمنيين فى جيش « حيدر أباد » فى القرن التاسع عشر ، فقد كانت الجندية واحدة من الأعمال التى اشتغل بها اليمنيون فى شرق افريقيا . فقد التحق الكثيرون من المهاجرين اليمنيين فى شرق افريقيا بسلك الجندية فى الجيش الايطالى بالصومال ، وخاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى ، وفى أعقابها ، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويؤكد ذلك الخطاب الذى أرسله إلى حكومة بومباى « ميجور جنرال سير جورج يونج هاسبند Major General Sir George J. Younghusband » المقيم السياسى البريطانى فى عدن فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩١٥(٥١) ، والذى يدور موضوعه حول « السياسة البريطانية فى اليمن » والذى أرفق به مذكرة كتبها « هارولد جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن والمؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩١٥ ، وتدور حول قيام الايطاليين فى مقديشيو(٥٢) بتجنيد عساكر من المهاجرين اليمنيين هناك . إذا وضح « يونج هاسبند » فى هذا الخطاب انه التقى بالضابط الايطالى « الكولونيل بودريرو Colonel Bodrero » وأنه قد اهتم كثيرا بأن يتعرف منه على رأيه فى المقدرة القتالية للعرب اليمنيين الذين جندهم الايطاليون من محمية عدن والبلاد المجاورة ، مبديا إعجابه بهذا الضابط الايطالى الذى استطاع أن يدرب هؤلاء الرجال بحيث اصبحوا جنودا اكفاء . وأكد أن الضابط البريطانى يستطيع أن يحقق نتيجة أفضل بكثير فى هذا المجال ، كما رأى أن الوقت حينذاك

(٥١) Foreign and Commonwealth Office, India Office, Political and Secret Library, London, B. 216, Judicl and Secret Memoranda, (M. 3/3528). British Policy in the Yemen, Memoranda by Major – General Sir G. J. Younghusband, Political Resident, Aden, and Lieutenant Colonel H. F. Jacob, First Assistant Resident, Aden. No. C. 695, Dated 23 rd September 1915, Enclosure No. 1. Memorandum on the employment of Italians at Mogadisco of Askaris from Arabia, by H. F. Jacob, 8th September 1915, p. 1.

(٥٢) السيد محمد رجب حوار (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرتى إريتريا والصومال ، ص ٥٣٦

(فى سنة ١٩١٥) هو أنسب وقت لمحاولة تنفيذ تلك التجربة على نحو ما فعل الايطاليون فى الصومال .

وقال « يوخ هاسبند » فى خطابه لحكومة بومباى أنه يمكن البدء فى اختيار مائتين من رجال القبائل اليمنية المقاتلة ، على أن يركبوا الجمال ويدربوا للعمل كشافين مقاتلين . ونوقع أن يكون هذه التجربة تأثير سياسى ممتاز . كما قال أيضا أن « الكولونيل بودريرو » قد أكد له أن هذا الفيلق ستكون له مقدرة قتالية لاشك فيها . واقترح « يوخ هاسبند » على حكومة « بومباى » تكليف « الميجور جنرال أوتلى . Major W.J. otly » من طلاع فرقة « السيخ » الثالثة والعشرين البريطانية لتشكيل هذا الفيلق وتدريبه ، باعتباره من أنسب الضباط الذين يمكنهم القيام بهذا العمل بكفاءة فائقة[٥٣] .

وقد أشار « الكولونيل جاكوب » المساعد الأول للمقيم السياسى البريطانى فى عدن فى مذكرته المؤرخة فى ٨ سبتمبر ١٩١٥ والتى دارت حول قيام الايطاليين فى مقديشيو بتجنيد عساكر من اليمنيين ، بأنه قابل « الكولونيل بودريرو » فى اليوم الرابع من سبتمبر ١٩١٥ وهو ضابط ايطالى يعمل فى مكتب المستعمرات الايطالى ويقوم بتدريب المجندين من المهاجرين اليمنيين الذين هاجروا من عدن والمناطق اليمنية التى كان يحتلها الاتراك العثمانيون آنذاك للعمل فى الصومال ، كجنود فى الجيش الايطالى .

وكان الايطاليون يقبلون على تجنيد رجال القبائل اليمنية من المناطق التى كان يمثلها الأتراك العثمانيون فى شمال اليمن منذ مطلع القرن العشرين ، وان كانت تلك العملية قد توقفت مؤقتا أثناء الحرب الايطالية مع العثمانيين فى طرابلس الغرب عام ١٩١١ ، ورغم أن الايطاليين كلفوا هؤلاء الرجال بالعمل فى مستعمرة إريتريا فى سنة ١٨٩٠ ، وفى الصومال الايطالى ، غير أنهم أرسلوهم أيضا إلى طرابلس الغرب حيث قاتلوا بكفاءة ضد الاتراك والسنوسيين أثناء الحرب المذكورة[٥٤] وقد أكد « بودريرو » « لجاكوب » أن المقاتلين اليمنيين

(٥٣) J.O.L.B. 216., OP. Cit. p. 2.

(٥٤) عثمان صالح سبى . تاريخ اريتريا ، ص ١٨١ .

الذين قام بتجنيدهم من المهاجرين إلى الصومال كانوا يفوقون فى كفاءتهم القتالية زملاؤهم من الأحباش الذين اختارهم « بودريرو » من أسره وجندهم رغما من الزمن . وقد قام الايطاليون بتجنيد ٦٠٠٠ ستة آلاف مقاتل يمنى على نحو ما أوضحه « بوديرو » الذى أبدى دهشته وتعجبه من عدم قياس البريطانيين بتجنيد مقاتلين محليين من عدن والمناطق اليمنية الأخرى آنذاك[٥٥] .

وأشار « جاكوب » كذلك فى مذكرته إلى أن الايطاليين كانوا يمنحون المجندين اليمنيين رواتب شهرية ليشتروا منها ملابسهم ، ولا يحصلون على وجبات غذائية إلا إذا توغلوا فى داخل أراضى الصومال ، للقيام بأعمال عسكرية ، أو لازالة الغابات وشق الطرق . وكان يسمح لهؤلاء المهاجرين اليمنيين بزيارة أوطانهم بعد عامين من الخدمة العسكرية المتصلة . أما من كانوا يؤثرون منهم البقاء فى مواقعهم فقد كان يسمح لهم بالاشتغال بالتجارة ، وان كانوا معرضين للاستدعاء دائما للالتحاق بالقوات الاحتياطية الايطالية ، على أن يمنح كل منهم فى تلك الحالة نصف راتبه . وكان المجندون من المهاجرين اليمنيين يتزوجون من نساء من القبائل الصومالية ، نظرا لأن الكثيرين منهم لم يصطحبوا زوجاتهم معهم فى الهجرة ، أو لم يسبق لهم الزواج من قبل .

كما أن « جاكوب » قد أشار كذلك إلى أن « الكولونيل بودريرو » القائد الايطالى فى الصومال ، كان يهتم برجاله من اليمنيين إهتماما شخصيا ، ويختلط بهم دون قيود لأنه كان يدرج أهمية الاتصالات الشخصية فى تنمية ولائهم ، حتى أنه كان يفصل من يستبد من ضباطه فى معاملتهم حتى لا يتعرض نظام إشرافه « الأبوى » للانهيار . كما أنه كان يتبع نظاما معتدلا فى التأديب ، ولهذا فان الجلد كان محرما على حد قوله « فنحن لا نستعمله كما تفعلون أنتم (يقصد البريطانيين) »[٥٦] .

وقد استفسر « جاكوب » من الكثيرين من المجندين اليمنيين عن كيفية معاملة الطليان لهم فوجدهم راضين عن طريقة المعاملة لديهم . فالضابط

(٥٥) I.O.L.B. 216., Op. Cit., p. 3.

(٥٦) I.O.L., B. 216., Ibid., p. 4.

الايطالى كان اكثر اتصالا برجاله من الضباط البريطانيين . وقال « جاكوب » ايضا أنه رأى ضابطا ايطاليا فى الحبشة يبادل جنديا قبعته عندما تبين أن غطاء رأس الجندى لا يقيه من حرارة الشمس المحرقة .

وقد حاول « بوذريرو » أن يعلم المجندين اليمنيين فى الصومال اللغة الايطالية بما يعمق ولاءهم لايطاليا ، ويسهل التعامل معهم . كما أنه لم يكن يضيع أى وقت للاستعراضات العسكرية الرسمية . وكان تدريبهم على الأسلحة الصغيرة يتم فى حرص بالغ ، كما كان معظمهم مسلحين بالبنادق .

واختتم « جاكوب » مذكرته بالاشارة إلى أنه قد أورد تلك المقتطفات من حديثه مع الضباط الايطالى « بوذريرو » ليؤكد ما أوضحته التقارير السابقة عن الطريقة « الماكرة » التى كانت تتبعها ايطاليا فى نشر نفوذها فى شرق افريقيا عن طريق استقطاب العناصر اليمنية المهاجرة إلى الصومال . وكان أسلوب الايطاليين يتركز فى العمل على « طلينة Italization » المهاجرين اليمنيين تدريجيا فى تلك المناطق[٥٧] .

وتجدر الاشارة إلى أن ظاهرة اشتغال المهاجرين اليمنيين بالجندية لم يقتصر على شرق افريقيا انما تشكل ظاهرة عامة فى المناطق التى هاجر اليها اليمنيون فى القارة الاسيوية كذلك وخاصة فى الهند . إذ كانت هجرة اليمنيين وخاصة الحضارمة إلى سواحل « كوجرات » و« كونكان » و« مالابار » فى أواخر القرن الثامن عشر وأثناء القرن التاسع عشر الميلاديين ، بغرض الاشتغال فى جيوش الدويلات المسلحة فى اقليم « مارانا » وفى وسط وجنوب وغرب بلاد الهند . وقد تكونت هذه الدويلات عقب تفكك الامبراطورية المغولية فى عام ١٧٠٧[٥٨] . وعلى الرغم من صعوبة تاريخ بداية اشتغال المهاجرين اليمنيين فى دويلات « المارانا »[٥٩] تاريخا دقيقا ، إلا أنه يمكن القول ان استخدامهم قد

(٥٧) I.O.L., B. 216., Op. Cit., p. 4.

(٥٨) The Gazetteer of India, Bombay Presidency Kulaba and Janjira, Bombay 1883, p. 38.

(٥٩) The Relations Between South Arabia and the Deccan from the 17th till the 20th Century, (Osmania University, Hyderabad, 1971). p. 43.

بدأ فى عام ١٧٤٢ على وجه التحديد . وقد قدر عدد اليمنيين هناك عام ١٨٠٠ بحوالى خمسة آلاف شخص ، وقد أقام أحد « الجمعدارات » العرب إمارة صغيرة مستقلة « مانقرول » استمرت ما بين ١٧٤٧ - ١٩٤٧م[٦٠] . وفى عام ١٧٩٣م عرف الوجود العربى اليمنى فى دولة « البرنسال » فى « تاجبور » وقد أثار ازدياد نفوذهم فى اقليم « كاثيافار » انتباه الجندى البريطانى « جيمس ماكمورردو » الذى زار « كوجرات » فى عام ١٨٠٩ . وكغيرهم من زعماء العشائر استخدموا العرب اليمنيين كجنود للحراسة[٦١] .

على أن أكثر هؤلاء اليمنيين كانوا من الحضارمة الذين نزحوا إلى الهند وقد كان الحراس اليمنيون فى طليعة قوات الحراسة فى قلاع « بارودا » و« برساد » و« ساخيدا » وغيرها من القلاع الحصينة . وكانوا يدينون بالولاء والطاعة لمن يده مخصصاتهم المالية ، وكان وجود العرب اليمنيين فى خدمة أحد الحكام دليلا على ان فى استطاعة ذلك الحاكم القيام بواجباته وتنفيذ التزاماته ، الأمر الذى شجع أولئك القادة العرب اليمنيين على التدخل فى الشؤون الداخلية لتلك الدويلات[٦٢] ومع ازدياد الوجود البريطانى فى الهند وتغلبه على هذه الدويلات منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر ، فقد حاول الانجليز إرجاع عدد من الحضارمة إلى بلادهم ، بينما أبقوا على المولدين منهم للعمل بالجيش البريطانى فى « حيدر أباد » فى يناير ١٨١٨ . كما كون بعض هؤلاء المولدين ثروة طائلة مثل « عمر بن عوض » الذى أصبحت اسرته من القيعطيين فى « حيدر أباد » مصدر الالهام والقوة والدعم المادى « لسلطنة القعيطيين » فى حضرموت فيما قبل استقلال جنوب

---

(٦٠) Menon, V.P.: Story of the integration of Indian States, (Bombay, Orient Lingmans 1961) pp. 128 – 135.

(٦١) Macmurdo, James: Journal of a Route through the Peninsula of Gazeraut in 1809 and 1810, edited by Suresh Ghandra Chosh as the Peninsula Gujarat in the early 19th Century, (New Delhy: Sterling 1977) pp. 64, 65.

(٦٢) Majumdar, R.C. and Dighe V.G.: The History and Culture of the Indian People, Vol. 8. Bombay, Bhratiya Vidya Bhavan, à. 512.

اليمن فى نهاية نوفمبر عام ١٩٦٧[٦٣] وهكذا لم يقتصر اشتغال المهاجرين اليمنيين بالجندية فى الصومال فحسب بل ان تجربتهم فى الهند كانت أسبق فى هذا المجال[٦٤] .

رابعا : مجالات انفاق اليمنيين لواردات المهجر :

ولتتبع مجالات انفاق اليمنيين لواردات المهجر من شرق افريقا أو غيره من المناطق ، فانه يمكن أن نتخذ من واقع حضرموت نموذجا لما كان يحدث فى بقية المناطق اليمنية . فلقد كانت إحدى الأسر المعروفة فى حضرموت وهى أسرة « آل الكاف » بالمهجر تمتلك اكبر ثروة يمنية ، وكانت مضرب المثل بين اليمنيين فى السعة واليسر . ومن تلك الثروة الطائلة كان « آل الكاف » هم الذين أسهموا بقسم لايستهان به من إيراداتهم من المهجر فى التعليم ، والخدمة الطبية ، والادارة العامة ، وتعبيد الطرق فى وادى حضرموت ، وكان « آل الكاف » يدفعون للسلطان الكثيرى » كل عام ٦,٠٠٠ ريال فى ميزانية « السلطنة الكثيرية » ، مساهمة منهم فى ادارة شئون مدينة سيئون وقريتى تريس ومريمة . ويدفعون كل عام ما معدله ٤,٠٠٠ ريال لحفظ الأمن فى منطقة تريم . وفى عام ١٩٣٤ أنفق السيد أبو بكر بن شيخ الكاف ١٢,٠٠٠ ريال لايجاد حل لقضية خلاف بين قبائل آل تريم وسكان مدينة تريم . كما أنفق « آل الكاف » على مستوصف صغير فى تريم ٢٤,٠٠٠ ريالا سنويا لطبيب مؤهل وأدوية ولوازم ، إضافة إلى ٢٤,٠٠٠ ريال كانوا ينفقونها سنويا فى أوجه البر والاحسان الأخرى وفى تعبيد الطرقات . وكان « آل الكاف » هم الذين أنشأوا جميع سواقى الشرب الواقعة على طرق القوافل بين ساحل

---

(٦٣) Bhavan, p. 512.
The Indian History Congress, 40 Session, Andhra University (Visakhopatnam 1979). Britihs Attitude towards the Arab Mercenaries of the Nizam'' p. 1, 5.

(٦٤) عمر الخالدى : عرب حضرموت فى حيدرابادد ، ترجمة جمال محمود حامد ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الخامس والأربعون ، السنة الثانية عشرة يناير ١٩٨٦ م ربيع الثانى ١٤٠٦ هـ ص ١٤١ .

حضرموت والمنطقة الداخلية ، وكلفهم اصلاح « عقبة العرشة » ٧,٠٠٠ ريال . كما أنهم هم الذين شقوا طريق السيارات بين الساحل والداخل لمسافة ٢٠٠ ميل ، وكلفهم ذلك ١٨٠ ألف ريال . وقد افتتحت تلك الطريق المعروفة بالطريق الشرقية في عام ١٩٣٧ ، وكانت تسمى طريق الكاف حتى وقت قريب . وأنفق « آل الكاف » ١٥٠ ألف ريال على ترتيبات الأمن الذى تعمت به حضرموت ثلاث سنوات ، فيما بين عامى ١٩٣٧ و١٩٣٩[٦٥] .

بل إن جميع المدارس فيما كان يسمى قبل استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧ يسمى « بالدولة الكثيرية » كان يتولى الصرف عليها أثرياء « آل الكاف » من أموال رصدوها خاصة لهذا ولغيره من الأغراض الانسانية النبيلة . فكان آل السقاف يديرون مدرسة النهضة بسيئون وكانت تضم ٥٠٠ طالبا وسبعة مدرسين ، كما كانوا يديرون مدرسة أخرى تضم ١٠٠ طالب ، هذا فيما عدا معونات مالية كانوا يدفعونها لمدارس قرآنية للبنين والبنات في سيئون وتريم . كما كان « آل الكاف » يتولون الانفاق على مدرستين بتريم هما مدرسة الأخوة والمعاونة التى كانت تضم ٤٠٠ طالبا ، ومدرسة آل الكاف التى كانت تضم بين ٣٠٠ - ٤٠٠ طالبا . وكانوا ينفقون على مدرستين في مدينة الخريبة بوادى « دوعن » ، ويسهمون في نفقات مدرستى المكلا والشحر قبل الاستقلال . فإذا إستثنينا أسرة « آل السقاف » التى تنفق على جانب من التعليم بسيئون وتريم ، فان أسرة « آل الكاف » كانت الأسرة الوحيدة بحضرموت التى كانت تنفق على نشر التعليم في المنطقة على نطاق واسع وكانت كل هذه الاموال ترد « لآل الكاف » و« آل السقاف » من المهجر بصفة منتظمة حتى قبيل الاستقلال[٦٦] .

وفى مدن وقرى عديدة بمنطقة حضرموت الساحلية والداخلية كان ينفق بعض موسرى المهاجر أموالا كثيرة على موارد ماء الشرب ، وأعمال الرى ،

---

(٦٥) Her Majesty's Stationery Office, London, The Colonial Office List, 1960, p. 59.

(٦٦) صلاح البكرى : في جنوب الجزيرة العربية ، ص ٢٥٠ .

وعلى دور العبادة ، وعلى المطابخ العامة ، وعلى الصدقات والاصلاح بين الناس . وعنى عن القول أن روح المنفعة العامة التى تجلت فى البعض من أثرياء المهجر قد رفعت عن كاهل السلطات اليمنية ثقل القيام ببعض الخدمات العامة .

وإلى جانب أوجه الانفاق المحمودة لايرادات المهجر فى جزئها الاكبر ، فقد كان الجزء الأصغر من هذه الايرادات - بعد الانفاق العادى على الأسر وعلى شراء الاسلحة واقتناء الأثاث الفاخر والفراش الوثير فقد كان يصرف فى إذكاء الفتن ، وإثارة النعرات العشائرية الدائية ، وفى تعدد الزوجات ، واقامة الولائم ، والحفلات ، وشراء المستلكات الزراعية الباهظة الثمن ، القليلة الانتاج ، للترفيه والمباهاة ، وفى شراء السيارات ، وتزيين ديار السكن بالنقوش والألوان ، ولاقتناء الديار الكبيرة التى يصعب الاعتناء بها ، إلى آخر سلسلة مظاهر الترفات العارمة التى يولدها الثراء السهل ، كشراء الملابس العديدة والحلى الذهبية وغيرها . وللأسف الشديد فان أثرياء المهجر لم يستثمروا شيئا يذكر من ثرواتهم الطائلة فى وطنهم يدعمون به عودتهم ، بل ظلموا كمن يعيش فى واحة نائية يجلب ماءها من بقاع بعيدة محفوفة طريقها بكل المخاطر . بينما كان فى استطاعة اليمنيين المهاجرين الموسرين أن ينشئوا فى بلادهم السدود ، ويرفعوا من مستويات مياههم الجوفية ، فيوسعوا رقعة الزراعة للحبوب والخضروات ، ويغرسوا ملايين النخيل ، مما يقيهم غائلة الجوع على أقل تقدير ، إذا انقطعت صلتهم بالمهجر لأى سبب من الأسباب . وهذا ما كان يفعله صغار المزارعين فى اليمن ، دون أن يتشدقوا برعاية أقاربهم فى المهجر ، فيضيفون إلى مئات نخيلهم عشرات النخيل المثمرة ، ويزيدون إلى رقعة أرضهم المزروعة أشجارا صالحة للزراعة ، ولهذا فهؤلاء طاب لهم العيش فى البلاد . وكانت محاصيل التمر بحضرموت على سبيل المثال ، كالعملة الدارجة للمقايضة والتعامل بالنسبة لليمنيين ، كما كانت الأبقار بالنسبة لأهالى شرق افريقيا تعتبر عملتهم الرئيسية فى التعامل التجارى والاجتماعى ، فكان كثيرون من أهالى حضرموت ليس لهم حيلة ولا حرفة ولا كسب غير ثمرة النخل ، فلا يأتى وقت الرطب إلا وقد اشتدت حاجتهم إليه ، يبيعون بعضه ليشتروا بثمنه

حاجتهم من الحبوب والكساء ، ويدخرون النقية يأكلونه تمرا فى بقية شهور السنة .

ولهذا فقد حدث أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ان اهتز الكيان الهش الذى إبتناه المهاجرون باليمن ، ومزقهم الجوع شر ممزق ، فافتقرت عائلات باكملها كان البنان يشير إليها فى وفرة المال والضياع ، وظلت المجاعة تهدد حضرموت حتى عام ١٩٥٠[٦٧] . ولقد ثبت لليمنيين أن الكسب السهل يولد الغفلة والفساد فى التدبير ، بعد أن افتقرت عائلات موسرة فى المهاجر لأن أفرادها ، كملاك متغيبين ، عاشوا عيشة رخاء وسعة فى حضرموت ، وكأن دخولهم من المهجر سوف تبقى ثابتة إلى الأبد . فكان عميد العائلة الذى كون الثروة ينفق عن سعة ، وربما جاز له ذلك ، وجاء أبناءه من بعده فكان ينفق كل واحد منهم ما كان ينفقه أبوه ، مع أنهم ورثة كسالى لا أقل ولا أكثر ، ثم جاء ابناءهم من بعدهم وكانوا أكثر عددا وأشرس ضراوة فى تبديد المال فكان كل واحد منهم يتطلع إلى أن يعيش فى المستوى الذى كان يعيش فيه جده ويوسع من ملذاته ومباذله ، فتبددت الثروة رغم ما كان قد أصابها من ضائقات ضرائبية فى المهجر .

ومهما كانت طبيعة تصرف الأثرياء المهجرين فى ثرواتهم فى بلادهم ، فان تلك الثروات كانت تعود بالنفع العميم ، بصورة غير مباشرة على اليمن بوجه عام . فكان منها ما يذهب إلى خزينة الجهاز الحاكم فى شبه رسوم وضرائب ، ومنها ما كان يذهب عطاءات لاشخاص معينين ، ومنها ما كان يذهب أجور العمال فى خدمة الأثرياء ، ومنها ما كان يذهب إلى التجار المحليين أثمانا لخدمات أو حاجيات استهلاكية ، ومنها ما يدخر للمستقبل بكل احتمالاته المفاجئة . وبدور دولاب النفع العام دورته الكاملة فتنتقل الأموال من يد إلى يد بحكم الخدمة المتبادلة بين ابناء الوطن الواحد ، ولا يختل دوران هذا الدولاب الا حينما تخرج هذه الاموال إلى الخارج لشراء الحاجيات الاستهلاكية دون وجود عوائد مقابلة . وهذا ما يؤكده الاحصاء التالى الذى نقارن فيه بين

(٦٧) Gavin, R. J.: Aden Under British Rule 1839 - 1967, p. 311.

قيمة الواردات والصادرات في اليمن الجنوبية عبر خمس سنوات على النحو التالي[٦٨] :

السنة	قيمة الواردات بالدينار	قيمة الصادرات بالدينار
١٩٦٤	٤,١٣٢,٢٧٠	٢٧٦,٨٧٢
١٩٦٥	٣,٨٦٤,٠٤١	١٨٦,٧٧٤
١٩٦٦	٣,٠٩٧,٨٢٥	١٦٩,٠٢٨
١٩٦٧	٣,٨٠٢,٦٦٠	١٠٩,٧٤٥
١٩٦٨	٣,١٨٤,٧٨٧	٤٧,٥٢٣

ويؤكد هذا الاحصاء الفرق المتزايد بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات ، ولكي يغطي هذا الفرق فقد كان على المهجّرين أو يوفروا كل عام مبلغا من المال للمقيمين باليمن يتراوح بين ٤ – ٣,٥ مليون دينار للحفاظ على المستوى المعيشي الذي كان اليمنيون يتمتعون به خلال عام ١٩٦٨ .

خامسا – مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم في شرق افريقيا :

وتجدر الاشارة إلى مدى نجاح اليمنيين بمهجرهم في شرق افريقيا الذي يعود إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية . ذلك أن اليمنيين ظلوا في مهاجرهم بعيدين عن المشاكل المحلية وعما لا يعنيهم ، خاصة وأن همهم إنصب على جمع الأموال وتكوين الثروات وتحويل جانب منها إلى الوطن ، وهذا جعلهم ينغلقون على أنفسهم في وسط عاداتهم وتقاليدهم . وكان العرف اليمني يقضي بعدم لحاق الزوجات بأزواجهن في المهاجر ، ولهذا اضطر المهاجرون إلى التزوج من فتيات السكان الأصليين ويفرضون على أبنائهم المولدين عزلتهم ،

(٦٨) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٦٤ . ولقد أشار الى أنه حصل على المعلومات الاحصائية من الادارات الحكومية المعنية في عدن .

بل إن الكثيرين منهم أرسلوا أبناءهم إلى اليمن للتعليم ، وبناتهم للزواج والبقاء بها حتى الموت .

وكان اليمنيون يتولون الزعامات الدينية فى المهاجر ، التى كان معظم أهلها وحكامها يدينون بالاسلام ، كما كانوا يتولون وظائف التربية والتعليم ، فأكدت هذه الزعامات لليمنيين نوعا من السمو فى نفوس السكان الاصليين فيكرمونهم ، ويبالغون فى تحيتهم ويرعون مصالحهم . ومازال اليمنيون يذكرون عبارة « بانا مكوبا » أى « السيد الكبير » فى شرق افريقيا ، وهى عبارة تحية يقابل بها الأهالى هناك المهاجر اليمنى تعبيرا عن تقديرهم واحترامهم[٦٩] .

كما عرف اليمنيون فى مهاجرهم فى شرق افريقيا بالاقتصاد فى العيش والمثابرة على العمل واحترام القوانين والعادات المحلية ، وبهذا لم يجعلوا من أنفسهم مصدر قلق أو مشاكل للسلطات القائمة فى المهاجر ، الأمر الذى سهل لهم العمل والاتجار فى مختلف المجالات . وكان تعاون اليمنيين الوثيق وتآزرهم وعطفهم على بعضهم البعض مضرب المثل بين الجاليات الأخرى فى مجالات الارتزاق والتسهيل المالى والكفالات . وكانوا يقفون إلى جانب أبناء جاليتهم الذين يلاقون صعوبات معينة فى معاملاتهم مع المهاجرين من الجنسيات الأخرى . على أن ثمة حوادث بلغت إلى درجة الفتنة ، إما فيما بين اليمنيين أنفسهم فى المهجر ، أو بينهم وبين مهاجرين آخرين . ففى عام ١٩١١ حدثت فتنة الاشاديين والعلويين (وجميعهم من اليمنيين) فى اندونيسيا . وفى عام ١٩١٦ ، حدثت فتنة اليمنيين « بحيدر آباد » . وفى عام ١٩٢٨ ، حدثت فتنة اليمنيين وآل عمان بجزيرة زنجبار كما حدثت فتنة أخرى عام ١٩٦١[٧٠] . وقد

(٦٩) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٧٠) سعيد على المفتى : المرجع السابق ، ص ٤٨٠ .

وقد أشار الى أنه « فى يوم أول يونيه ١٩٦١ دخلت زنجبار فى تاريخ جديد فى هذا اليوم ، يوم الانتخابات فى زنجبار والجزيرة الخضراء ، ففى هذا اليوم شبت نار الفتنة مابين الحزب المسمى أزروشيرازى ، ومابين حزب الوطن ، ووقع القتال فى نفس بلدة زنجبار ، ثم توسعت هذه الفتنة فى داخلية الأرياف فقتل الأطفال والنساء ، وفر السكان من الأرياف الى داخلية بلدة زنجبار ، فامتلأت بلدة زنجبار من اللاجئين فى المدارس والمستشفيات والبيوت من رجال ونساء وأطفال ، وأسفرت هذه الحادثة المؤلمة عن مقتل سبعين نفراً بموجب تقرير الحكومة ، وأكثرهم من العرب العمانيين والحضارمة ، وعن الخبر أن القتل أكثر من ذلك .

سالب الدماء فى هذه الفتن إلا أنها حققت بعد حين وتصافى القوم . ورغم ضعف الأسباب التى أدت إلى حدوث تلك المشاحنات وخاصة ما كان منها بين اليمنيين أنفسهم ، فانها أثرت فى وحدة الصف الأخوى اليمنى ، وامتدت مضاعفاتها إلى اليمن ذاته لمدى بعيد .

كما وجدت عوامل أخرى موضوعية أدت إلى نجاح اليمنيين فى مهجرهم بشرق افريقيا ، إلى جانب العوامل الذاتية التى أشرنا إليها . ومن أهم هذه العوامل الموضوعية أن اليمنيين المهاجرين وخاصة الحضارمة هاجروا إلى أقطار كان أهلها الأصليون بالنسبة لهم أقل تعليما وحضارة ومعرفة بأساليب العيش وأقل تضامنا ومسئولية . بل ان المهاجر التى هاجر اليها اليمنيون فى شرق افريقيا كانت ترسف تحت أغلال الاستعمار الانجليزى والفرنسى والايطالى والألمانى[٧١] ، فكان الحاكم المستعمر يقف لأسباب تخدم أهدافه إلى صف الأجانب من اليمنيين وغيرهم ، اكثر مما كان يقف إلى جانب السكان الافارقة الأصليين . بل ان اليمنيين تمتعوا منذ عام ١٨٨٨ بالحماية البريطانية فى شرق افريقيا ، وكانت المحاكم القنصلية والادارة الاستعمارية تناصرهم ، وخاصة فى مناطق الصومال البريطانى وكينيا[٧٢] ، وقد إستغل بعضهم هذه التسهيلات الاستعمارية إلى أبعد مدى .

وتجدر الاشارة كذلك إلى أن من عوامل نجاح اليمنيين فى مهجرهم بشرق افريقيا سهولة الهجرة إلى هناك ، والتى كانت لا تقيدها جوازات سفر ولا رخص دخول أو اقامة أو عمل ، فضلا عن أن التداول فى عملات المهاجر كان حرا لا قيود عليه . ولم تكن الحركة الوطنية بمعظم تلك الاقطار بشرق افريقيا قد بلغت حدا من النمو والقوة[٧٣] . بحيث تحمى العامل المحلى المهيض الجناح من المنافسة الذكية التى يلقاها من الأجانب على اختلاف جنسياتهم ،

---

(٧١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، ص ٣٥٣ - ٣٥٥ .

(٧٢) The Colonial Office List 1960, Her Majesty's Stationery Office, London 1960), Kenya, pp. 108, 109.

(٧٣) Davidson, A.B. and others: Op. Cit., p. 353.

على الصعيدين الاقتصادى والمهنى[٧٤] .

وعلى أية حال فان بعض الأسباب الذاتية التى كان يرى فيها المهاجرون الأوائل من اليمنيين سلما لنجاحهم فيما قبل بداية القرن العشرين ، فانها قد بدأت تزول تدريجيا منذ بداية ذلك القرن . اذ لم يعد المهاجرون اليمنيون منغلقين على أنفسهم ، أو متقوقعين داخل عاداتهم وتقاليدهم وأنظمة زواجهم وثقافتهم . ولم يعد الأبناء يرون فى مؤسسات وطنهم الثقافية ، فى اليمن وحضرموت بصفة خاصة ، ما يروى عطشهم إلى المعرفة الحديثة ، كما أنهم لم يجدوا فى أجدادهم مصادر لأى إلهام ايجابى ، بل ان فتياتهم من المهاجر وجدن فى مسقط رؤوسهن بالمهجر أزواجا أقرب إلى أحلامهن من الأزواج الذين كن يأملن فيهن فى وطنهم الأصلى فى اليمن . والواقع ان المهجرين اليمنيين - ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى كثرة المولدين بينهم رجالا ونساء - شبوا على الطوق وكبروا بمقدار ما كبرت مسقط رؤوسهم وتقدمت وازدهرت ، ففضلوا أن يكونوا من المهاجر واليها بكل ما فيها من خير وشر ، من أن يظلوا على الحائط متفرجين ومتطفلين على موائد الغير ومتكففين أياديهم . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل سيل المهاجرين يتدفق من اليمن إلى الخارج وخاصة شرق افريقيا ، كما أن تحاويلهم النقدية إلى ذويهم باليمن تدر المزيد بصفة مستمرة . بل إن الهجرة زاد معدلها من اليمن إلى شرق افريقيا بشكل تدريجى مع بداية القرن العشرين ، ولم يجد المهاجرون ما يغريهم على العودة إلى وطنهم اليمن نتيجة لسوء الأوضاع الداخلية هناك ، مما جعلهم يغادرونه إلى غير رجعة سيما وأنه أصبح ميسورا بشكل تدريجى اصطحاب الزوجه اليمنية لمصاحبة زوجها إلى أى مكان فى العالم ، كما أن الهجرة شملت أسرا بأكملها أيضا بعد أن كانت قاصرة على هجرة أفراد فحسب .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى اليوم الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ بين المانيا النازية من جهة ، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، فان المهاجرين

(٧٤) Smirnov, S.R.: A History of Africa, 1918 – 1967, U.S.S.R. Academy of Science, Institute of Africa, "NAUKA" Publishing House, Moscow 1968, p. 351.

اليمنيين لم يشعروا بوطأتها إلا في أعقاب اعلان ايطاليا الحرب على الحلفاء في العاشر من يونيو ١٩٤٠ ودخول جنودها إلى كيب والصومال ، مما جعلها تفرض القيود الشديدة في كل أنحاء شرق افريقيا بما فيها الصومال والحبشة على الهجرة والتجارة[٧٥] وقد حدَّ هذا من تحويل الأموال إلى اليمن وأثر تأثيرا بالغا على الأسر اليمنية التي كانت ترد إليها أموالها من تلك المناطق . وعندما أعلنت اليابان الحرب ضد الحلفاء والولايات المتحدة الامريكية في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤١ ، فقد نزلت القوات اليابانية في اليوم التالي في الملايو ، كما نزلت قوات يابانية كذلك في سنغافورة ، وفي اليوم الأول من مارس احتلت القوات اليابانية أيضا جزيرة جاوة[٧٦] . وقد ترتب على ذلك توقف الهجرة من اليمن إلى أقطار الشرق الأقصى ، أما الهجرة إلى الهند وشرق افريقيا فقد استمرت بصورة متقطعة ، وقد أدت هذه الظروف كذلك إلى انقطاع تحويل الأموال من أقطار جنوب شرق آسيا ، وبدأ المهجرون يمدون أيديهم على مدخراتهم حتى نفذت ، وركبتهم الديون فباعوا أملاكهم الثابتة والمنقولة . وكان طبيعيا أن تظهر المجاعة في مناطق عديدة من اليمن في مطلع عام ١٩٤٣ ، ولم ينتصف هذا العام إلا وقد انتشرت على مدى أوسع في بلاد اليمن . ولقد صاحب تلك الأزمات ظهور الجفاف في معظم أرجاء اليمن ، ومرت على اليمنيين سبع سنين عجاف كانت بدايتها في عام ١٩٤١ . ومن المعروف ان للجفاف دورات خبيثة في اليمن كدورات الكساد الاقتصادي في البلاد الأخرى . وآخر مجاعة حدثت في اليمن - في فترة البحث - كانت مجاعة وادي « عمد » في سنة ١٩٤٨ .

ومن المعروف كذلك أن الجمهورية العربية اليمنية هي واحدة من بلدان العالم الثالث التي تعاني من مشكلة الغذاء . اذ تفاقمت أزمة نقصان المواد الغذائية فيها خلال سنوات القحط التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكانت آخرها إبان المدة من ١٩٦٦ - ١٩٧٣ مع تزايد الطلب على هذه المواد الغذائية

(٧٥) Davidson, A. B. and others: Op. Cit., pp. 354, 355.

(٧٦) هربرت هيثر : تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ص ٦٧٧

... إنتاجها[٧٧] ومع انفتاح اليمن على العالم الخارجي في السنوات التي ... قيام الثورة اليمنية في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، ثم ازدياد ... الشرائية وخاصة لدى سكان المدن ، أصبح القطاع الزراعي عاجزا عن ... احتياجات السكان المتزايدة من السلع الزراعية[٧٨] ، وأصبحت ... الواردات من هذه السلع تشكل في عام ١٩٨١ نحوا من ٣٧٪ من قيمة ... الواردات . وتعادل قيمتها أيضا حوالي ٦٩ ضعفا من مجموع صادراتها ... الزراعية ، إرتفعت في عام ١٩٨٢ إلى ٢٢٠ ضعفا[٧٩] بسبب تدني الصادرات ... الزراعية إلى أقل من ثلث قيمة تلك الصادرات في عام ١٩٨١[٨٠] .

على أنه قد خففت من وطأة هذه المجاعات أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها دلك الرخاء الذي ساد ساحل الشطر الجنوبي من اليمن وخاصة في قاعدة عدن العسكرية البريطانية . اذ أفرز ذلك الرخاء نوعا من التعادل المعقول بين ما فقدته اليمن من واردات المهجر ، وما حصلت عليه من مكاسب الحرب[٨١] ، حيث ظهر بالساحل اليمني في الجنوب نوع من الازدهار المؤقت ، مما حدا بكثير من الأسر اليمنية إلى التحول من المناطق الداخلية إلى الساحل للعمل في مختلف الخدمات البدنية[٨٢] .

ويوضح إحصاء نشرته الامم المتحدة عام ١٩٥٥ أن مساحة عدن والمحميات تبلغ ١١٢ ألف ميل مربع ، وأن عدد السكان يبلغ نحو ٦٥٠ ألف

(٧٧) U.N., F A O., Production, Yearbook 1982, Vol. 36., FAO. Statestics Series, No. 47., Rome 1983, Table 3., p. 68.

(٧٨) U.N., FAO., Trade, Yearbook 1982, Vol. 36, FAO. Statestics Series,. No. 49, Rome 1983, Table 6, p. 43.

(٧٩) فضل أحمد محمد . القطاع الزراعي : « أهدافه واستراتيجيته » مجلة الوعي الزراعي التي تصدرها وزارة الزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، أغسطس ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

(٨٠) عباس فاضل السعدي (دكتور) . التحليل الجغرافي لمشكلة الغذاء في اليمن بحث نشرته مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة عن جامعة الكويت ، العدد الثالث والأربعون ، السنة الحادية عشرة ، شوال ١٤٠٥ هـ / يوليو ١٩٨٥ ص ١٥٦ .

(٨١) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٨٢) Gavin, R. J.: Op. Cit., p. 380.

نسمة منهم ١٥٠ ألفا في عدن . وتدخل ميناء عدن مئات بواخر في الأسبوع على مدار السنة وأنها من أهم الثغور في العالم ، وبلغ دخل البريطانيين منها سنويا آنذاك نحو ١٥٠٠ مليون دولار[٨٣] .

ورغم نمو طبقة من حديثي الثراء في عدن نتيجة للازدهار المؤقت أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ، فقد أدت الهجرة من مناطق اليمن الداخلية إلى عدن إلى وجود نسبة كبيرة من السكان الذين لا منازل لهم حتى بلغت نسبتهم ٩٪ من العدد الكلي للسكان في عام ١٩٥٥ ، إذ كان عدد هؤلاء في تلك السنة قد بلغ ١٥,٢٨٧ نسمة . بل إن هجرة الكثيرين من شرق افريقيا وخاصة من الصومال وكينيا إلى عدن آنذاك[٨٤] . نتيجة لسوء معاملة الحكومات الاستعمارية ، قد جعلت أفراد الجالية الصومالية في عدن تقدر في نفس السنة بعشرة آلاف نسمة ، عمل معظمهم في شراء وبيع الموانى المستوردة أصلا من الصومال إلى عدن ، وفي الأعمال الأخرى كالتجارة والوظائف الادارية والشركات[٨٥] .

ونظرا لازدياد هجرة اليمنيين والأفارقة إلى عدن أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها فقد إرتفع عدد المساكن حتى بلغ ٢١٥٥ مسكنا في « وادي الميدروس » « ووادي الطويلة » و« الشيخ اسحق » و« وادي المحراق » بالمعلاو « وادي المحراق » بالتواهي . أما « بستان مهدي » و« السيبان » فقد بلغ عدد المساكن فيهما ٦٠٠ مسكن وبالمدارة ٣٠٠ مسكن ، وبالمحوا ٢٠٠ مسكن ، و« بالشيخ الدويل » ١٠٠ مسكن ، وبالمسبح ٧٦٢ مسكن ، وبعشش الحكومة ٩٢ مسكن . وبذلك يبلغ مجموع هذه المساكن المؤقتة ٤٢١٢ مسكنا مبنية من خشب الصناديق وسعف النخل وصفائح البترول والبراميل والورق المقوى وبعضها بالحجارة والطين والأسمنت . وبالاضافة إلى هذه المساكن المؤقتة فقد بنت حكومة عدن مساكن شعبية في « حجيف » تعرف باسم « الروضة » في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ لاسكان

(٨٣) أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري ص ١٧٧ .

(٨٤) بازيل دافيدسون : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٨٥) قحطان محمد الشعبي : الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ص ١٠٩ - ١١٠ .

العمال وعائلاتهم ، ويسميها الصوماليون « بالقلوعة » وهى كلمة صومالية الأصل . ويبلغ عدد المساكن أو البلوكات ٢٥٠ ، كل بلوك يضم ست شقق ، وإذا قدرنا سكان كل شقة بستة أنفس فان سكان الروضة يبلغون تسعة آلاف نسمة أغلبهم من مهاجرى الصومال إلى اليمن . وكل شقة مؤجرة بخمسة وعشرين شلنا ، ومعنى هذا أن الحكومة تحصل على ايجارى شهرى مقداره سبعة وثلاثون ألف شلن فى الشهر . وفى منطقة صحراوية فى « الشيخ عثمان » ظهرت قرية جديدة نتيجة لزيادة عدد المهاجرين عرفت باسم « القاهرة » ، وبالرغم من أن بيوتها قد أقيمت تحت اشراف ادارة الأشغال العمومية فان بيوتها ضيقة للغاية وعددها ١١٣٠ بيتا . وإذا قدرنا سكان كل بيت بستة أنفس فان مجموع سكان « القاهرة » تلك يبلغ ستة آلاف وسبعمائة وثمانين نسمة . وفى « الشيخ عثمان » أيضا نجد ٨٧٦ بيتا عماليا ، وستين بيتا لعمال النظافة ، وإذا قدرنا سكان كل بيت بستة أنفس فان المجموع الكلى يكون ٥٦١٦ نسمة . وبهذا نجد أن عدد سكان البيوت المؤقتة التى عاش فيها المهاجرون فى عدن والشيخ عثمان والمعلا والتواهى وعدد سكان « الروضة » و« القاهرة » من ضواحى عدن يبلغ اثنين وأربعين الفا وخمسمائة وواحدا وستين نسمة ، ونظرا لازدياد عدد المهاجرين فلاشك أن عدد الساكنين قد زاد كثيرا حتى بلغ فى عام ١٩٥٦ قرابة خمسين ألف نسمة ، بينما بلغ سكان عدن نفسها فى تلك السنة قرابة مائتى ألف نسمة[٨٦] ، أى أن المهاجرين من اليمنيين والصوماليين والأحباش قد بلغوا قرابة ربع سكان عدن آنذاك ، مما يؤكد ظاهرة الهجرة من الساحل الافريقى إلى الساحل اليمنى ، سعيا وراء العيش والازدهار المؤقت أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها[٨٧] .

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها مع مطلع شهر سبتمبر عام ١٩٤٥[٨٨] . كان الموقف بالنسبة للهجرة اليمنية يختلف من منطقة إلى

---

(٨٦) Her Majesty's Stationery Office, London, The Colonial Office List, 1960, p. 56.

(٨٧) حمزة على ابراهيم لقمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٨٨) هربرت فيشر : المرجع السابق ، ص ٧١٣ .

أخرى من مناطق [illegible] ، وكان وارد الأموال المحولة من جاوه مقطوعا [illegible] أما من الشمال فقد كانت الأموال ترد بشكل محدود ومنقطع بينما كانت الهجرة من اليمن إلى الهند مستمرة ، كما أن وارد الأموال منها منقطع ، وكان سبب استمرار الهجرة إلى الهند أن نظام « حيدر أباد » كان يعتمد التحسين الدور وصولهم إلى مستعمرة « بومباي » ليقوموا بمهام محاولة الهند ضمه بالقوة إلى الاتحاد الهندي . أما الهجرة إلى شرق افريقيا وهو ما يعنينا في هذه الدراسة في المقام الأول ، فقد كانت تتم بعد الحصول على ترخيص دخول مسبق من هناك ، أو من دار المقيم السياسي البريطاني في عدن أو بالمكلا ، وذلك بالنسبة لاقطار شرق افريقيا الأربعة حينذاك وهي زنجبار ، واغندا ، وكينيا ، وتنجانيقا ، ولمدة ثلاثة أشهر فقط آنذاك ، وقد لعب الاقليم المهري في جنوب شرق اليمن دورا هاما في تهجير اليمنيين إلى شرق افريقيا . وكانت السلطات في تلك الاقطار الأربعة الافريقية تحترم وثائق السفر المعطاة من « السلطان بن عفرير » لليمنيين وتسمح لهم بالدخول باعتبار أنهم رعايا السلطان المهري . وقد خففت هذه الطريقة عن المئات من اليمنيين المضائقة التي كانوا يعانونها من انقطاع واردات المهجر ، وخاصة سكان المناطق القبلية والشنفرية الذين كانوا يعتمدون على تحاويل أبنائهم المقيمين في شرق افريقيا . على أن الأموال الواردة آنذاك من منطقة شرق افريقيا بما فيها الصومال والحبشة لم يعد ما يصل منها أكثر مما يسد رمق أفراد الأسر المعتمدين عليها باليمن . ولا يتم ذلك إلا بموجب إجراءات مكتبية مطولة يستصدر بموجبها أولو الشأن شهادات من السلطات المحلية باليمن بعدد أفراد كل أسرة ومقدار حاجتها الضرورية من النقد . وكان يهدف البريطانيون باعتبارهم الحكام الفعليين لمنطقة شرق افريقيا ، بما فيها الحبشة والصومال ، بعد طرد إيطاليا من تلك المناطق ، إلى الحد من تحويل الأموال خارج منطقة شرق افريقيا . غير أنهم بحكم شعورهم بمسئوليتهم الأدبية إزاء السكان اليمنيين في نفس الوقت ، بحكم وضعهم في جنوب اليمن ومركزهم في عدن ، فقد وافقوا على هذه الاجراءات المؤدية إلى تحويل أموال من المهاجرين اليمنيين بشرق افريقيا إلى ذويهم بالأراضي اليمنية .

بل أن فرنسا أعلنت أن جيبوتى وساحل الصومال الفرنسى منطقة حرة من أول يناير سنة ١٩٤٩ . وكان هذا القرار يتمشى مع النظام الموجود منذ سنة ١٩٠٦ والذى يسمح بمرور تجارة « الترانزيت » من والى الحبشة دون فرض أية رسوم عليها . ثم جاءت فرنسا وعبرت العملة الموجودة فى جيبوتى وفى ساحل الصومال الفرنسى فى ١٧ مارس ١٩٤٩ ، وأصبح هناك ما يسمى « فرنك جيبوتى » وهو « فرنك » مستقل كل « غطائه » من الذهب ، ويشرف على إصداره اتحاد المصارف الفرنسى الأمريكى الموجود فى نيويورك . وألغيت بذلك كل سلطات مكاتب العملة ، وأصبح من حق من يعمل هذه الشركات الجديدة أن يحولها أو يحول أية كمية منها إلى الدولارات ، دون أى قيد أو أية اجراءات أخرى ، وساعد ذلك على اتساع العمليات التجارية ، كما شجع على الاتجار مع الحبشة عن طريق جيبوتى وجود خط للسكة الحديد يربط بينهما . وقد لعب المهاجرون اليمنيون دورا ملحوظا فى الحركة التجارية فى جيبوتى والحبشة آنذاك[١٩] . ولكن السلطات الفرنسية كانت تحد من تحويل أموال المهاجرين اليمنيين إلى ذويهم بالأراضى اليمنية . وقد نتج عن كل هذا تقليص فى الخدمات التى كان ينفق عليها فى اليمن الموسرون من اليمنيين المهاجرين بشرق افريقيا ، وأصبح أقاربهم باليمن بحاجة إلى ما يسد عوزهم . أما أعداد المهاجرين اليمنيين فى تلك الأقطار فقد ظلت ثابتة تقريبا على ما كانت عليه منذ عام ١٩٣٥ .

كذلك حدث فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة أن أغلقت أعداد من المؤسسات الحربية البريطانية فى جنوب اليمن أبوابها ، فوجد كثير من اليمنيين أنفسهم بدون عمل ، فحاولوا الهجرة إلى مهاجرهم التقليدية . غير أنهم ارتطموا بسدود منيعة منها إزدياد القيود الخارجية على الهجرة ، وشددت اجراءات الأمن بالمهاجر ، واستحدثت قواعد أشد على سيولة العملة وتحويلها من بلد إلى آخر وخاصة فى أقطار شرق افريقيا .

بل وأعقب ذلك من ناحية اخرى إشتداد أوار الحركات الوطنية

(١٩) حلال حبى (دكتور) : جيبوتى من موانى افريقية ، مجلة نهضة افريقية ، القاهرة العدد ٢٣ ، شهر اكتوبر ١٩٥٩ ، ص ٧ .

الاستقلالية فى هذه المهاجر بشرق افريقيا وغيرها وصاحب ذلك استقلال مجموعة منها ما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٧ . إذ نالت اندونيسيا استقلالها فى عام ١٩٤٥ وملكت زمام امرها فى عام ١٩٤٩ . كما نالت الهند والباكستان استقلالها فى عام ١٩٤٧ . وفى عام ١٩٦٠ نالت الصومال استقلالها كذلك ، وأعقبتها تنجانيقا بنيل استقلالها عام ١٩٦١ . بينما استقلت أوغندا عام ١٩٦٢ ، وحصلت جزيرة زنجبار على استقلالها كذلك فى ٩ نوفمبر ١٩٦٣ ، ثم نالت كينيا استقلالها فى نفس السنة[٩٠] ، وتم جلاء الانجليز عن الشطر الجنوبى من اليمن فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧[٩١] ، وقد قامت فى كل هذه الاقطار الآسيوية والافريقية حكومات وطنية ذات سيادة ، وأصبح من الأمور البديهية أن توجه كل حكومة من هذه الحكومات همها نحو حل مشكلات مواطنيها والمشكلات التى خلفها الاستعمار فى كل منها .

وفى مقدمة المشاكل التى خلفها الاستعمار فى هذه المناطق مشكلة المهاجرين بها ، الذين ظلوا سنين عديدة مسيطرين على جانب كبير من اقتصاد البلاد ، وخاصة بلدان شرق افريقيا ، ومتحكمين فى أرزاق قطاعات كبيرة من شعوبها بامتلاكهم زمام المهن كبيرها وصغيرها ، وهى مشكلات لازالت تقاسى بلدان شرق افريقيا منها الامرين . ولهذا اختطت تلك الأقطار لنفسها سبل الخلاص من السيطرة الاجنبية الداخلية ، باصدار سلسلة من التشريعات بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٧ ، كان من نصيب اليمنيين من بينها فى مناطق الهجرة بالمحيط الهندى بوجه عام ، وشرق افريقيا بوجه خاص ، ما يلى :

أولا - أوقفت اندونيسيا تحويل أية أموال إلى حضرموت وعموم اليمن الا بمبادلة تجارية ، كما أوقفت هجرة اليمنيين اليها الا بسابق ترخيص دخول .

ثانيا - فرضت سنغافورة - عقب نيل استقلالها الداخلى فى عام ١٩٥٩ - نفس القيود على اليمنيين ، بيد أنهم تمكنوا بوسيلة أو بأخرى من بيع الجزء الأكبر من ممتلكاتهم بها ، وامتلكوا بأثباتها عقارات فى

(٩٠) Smirnov, S.R.: Op. Cit., p. 363.

(٩١) Trevelyan, H.: The Middle East in Revolution, Aden 1967, p. 266.

عدن وبيروت والقاهرة ، أما ممتلكاتهم فى اندونيسيا فتركوها لمن بقى منهم هناك .

ثالثا - أوقفت الهند وباكستان تحويل أية أموال إلى اليمن ومنعتا الهجرة اليها إلا باذن دخول مسبق . كما أن الهند صادرت الاقطاعيات الزراعية التى كان يمتلكها أغنياء الحضارمة اليمنيين « بحيدر أباد » ، وسرحت جنود نظام « حيدر أباد » بعد أن قضت على حكم النظام نفسه هناك ، وسوّت معاشات جنود النظام اليمنيين ، ورحلتهم هم وعوائلهم إلى حضرموت .

رابعا - أوقفت أقطار شرق افريقيا هجرة اليمنيين إليها إلا باذن مسبق ومنعت تحويل الأموال إلا فى حدود ضيقة جدا .

وفى الوقت الذى تلاشت فيه هجرة اليمنيين إلى مناطق جنوب شرق آسيا وانقطعت عنهم مواردها ، أخذت الهجرة إلى شرق افريقيا تتضاءل تدريجيا، إلا أن وارد الأموال منها ما فتىء يرد إلى اليمن ، ولكن فى أضيق الحدود ، على نحو ما تشير إليه الاحصائية التالية[٩٢] .

سنة	المهاجـــرون		العائـــدون	
	شرق افريقيا	الصومال	شرق افريقيا	الصومال
١٩٦٣	٧٨٧	٣٣	٨٤٦	٢٧
١٩٦٤	٤٧٩	١	٩١٦	٢٧
١٩٦٥	٢٩٦	٢٩	١٠٣٥	٣٣
١٩٦٦	١٨٧		٥٥٥	٣٢٠
١٩٦٧	٤٣٧	٢٣	٩٢٣	٣٤٣
١٩٦٨	٤٢٤	١٢٩	٣٤٠	٢٠٣
١٩٦٩	٢٣٩	٣٩	٣٥٢	١٠٣
المجموع	٢٨٤٩	٣٤٢	٤٩٦٧	١٠٥٦

(٩٢) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

وعلى أثر مثل هذا التفتيش الد... هجرة إلى مناطق شرق افريقيا من قبل القوى الأوربية المسيطرة عليها ، كانت وقعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبسبب الاجراءات التي يعاني منها اليمنيون داخل مهاجرهم للحد من نشاطهم ، وايصاد أبواب العيش في وجوههم تحت مختلف المعاذير ، فقد ضاق معظم المهاجرين اليمنيين إلا من إستوطن المنطقة التي هاجر إليها وأصبحوا جزءا من أهلها ، وتوافدوا إلى بلادهم في جماميع كبيرة في حالات من البؤس والفاقة ، وكانت قد شاعت في المهاجر أثناء محاولة التنقيب عن البترول في اليمن[٩٣] . غير أن آمال اليمنيين خابت ولو مؤقتا في إمكانيات بلادهم الاقتصادية ، وبدأوا يفكرون في طريق الخلاص .

سادسا : تحول الهجرة اليمنية إلى البلاد العربية النفطية :

بعد أن قيدت حركة الهجرة اليمنية إلى شرق افريقيا نسبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد اتجهت الهجرة اليمنية إلى البلاد العربية النفطية في الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، وجاء هذا التوجه بغريزة الطيور المهاجرة التي لاتخذلها حاسة التوجيه والارشاد التي تأصلت عند اليمنيين عبر القرون . اذ طرأ على هذه البلاد تحول كبير إلى الثراء الذي ارتبط بانتاج البترول والذي أشار إلى أرقامه المعتمدة ملحق دائرة المعارف البريطانية الصادر في عام ١٩٦٣[٩٤] . وقد تبين أن انتاج البترول السعودي قد زاد من حوالي (٢٠٠) مليون برميل في عام ١٩٥٠ قيمتها حوالي ٥٠٠ مليون دولار ، إلى حوالي ٣٦٠ مليون برميل في عام ١٩٥٩ قيمتها حوالي ١٠٠٠ مليون دولار . بينما زاد انتاج البترول في الكويت في عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٦٠٠ مليون برميل قيمتها ١٧٠٠ مليون دولار بعد ان كان الانتاج في عام ١٩٥٠ حوالي ١٢٥ مليون برميل قيمتها حوالي ٣١٦ مليون دولار . في حين ظل عدد سكان المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٥٠

= وقد أشار الى أن هذه الاحصائيات قد حصل عليها من الادارات المختصة بشؤون الهجرة في وزارة الداخلية بعدن .

(٩٣) Le Monde, Paris, 13 eme Novembre 1977.

(٩٤) The Encyclopaedia Britanica, 1963.

و١٩٥٩ فى حدود السنة ملايين ، بينما تراوح عدد سكان الكويت - بما فيهم الأجانب من مختلف الجنسيات - بين ١٧٠ ألف و٣٢٠ ألف نسمة . وقد ذاعت أثناء هذه الثروة البترولية الطائلة فى جميع أرجاء العالم العربى ، مما شجع اليمنيين وخاصة الحضارمة على الهجرة إلى هذين القطرين العربيين ، بل ان بعض الحضارمة فى المهاجر الأخرى قد انتقلوا اليهما ايضا . وقد بلغ عدد الحضارمة الذين يعملون فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٦٩ ما يتراوح بين ١٥٠ و١٨٠ ألف شخص ، بينما بلغ من يعملون من الحضارمة فى الخليج العربى فى نفس السنة ما يتراوح بين ٣٥ و٤٠ ألف حضرمى . ويشير الاحصاء التالى إلى أعداد المهاجرين من اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى والعائدين منهم إلى اليمن فى الأعوام السبعة المنتهية بعام ١٩٦٩ على النحو التالى[٩٥] :

السنة	المملكة العربية السعودية		دول الخليج العربى	
	المهاجرون	العائدون	المهاجرون	العائدون
١٩٦٣	١٨٠٩	٧٠١	١٠٠٨	٧٧٥
١٩٦٤	١٧٠٦	٥٥٩	١١٠٠٠	١٣٦٦
١٩٦٥	٢٥٩١	١٨٠٨	١٩١٧	١٤٠٠
١٩٦٦	١١٤٧	٦٧٤	١١٩١	٢٠٢٩
١٩٦٧	٤٨٨٧	١٩٦٤	١٤٩٧	٢٨٦٤
١٩٦٨	١٢٩٨	١٨٥١	١٣٣٢	١٣٤٣
١٩٦٩	٢٥١٦	١٩٩٩	٣٠٨٣	٣٦٨٣
	١٥٩٥٤	٩٥٥٣	١١١٢٩	١٢٤٦٠

(٩٥) محمد عبد القادر بامطرف : المرجع السابق ، ص ٧١ .
وقد أشار الى أن هذه الاحصائيات قد حصل عليها من الادارات المختصة بشئون الهجرة فى وزارة الداخلية بعدن .

على أنه ينبغي الاشارة إلى أن عدد المهاجرين اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية وإلى دول الخليج العربي في الاحصاء المشار إليه لا يشمل عدد المهاجرين الذين هاجروا إلى تلك الدول خلال هذه السنوات السبع بطريق البر ، والذين كان يبلغ معدلهم السنوي قرابة ألف وخمسمائة نسمة ، والتي أخذت هجرتهم شكل التسلل في مواقف كثيرة ، بعد أن أصبحت أبواب مهاجرهم التقليدية إلى شرق افريقيا وغيرها تكاد تكون موصدة . ونظر لأن معظم اليمنيين المهاجرين كانوا يقصدون المهاجر المختلفة وهم أشبه بالمفلسين مما كان يعوق دخولهم إلى تلك المهاجر فان الكثيرين منهم كانوا يتمكنون من الحصول على أعمال هناك بمساعدة المهاجرين الذين سبقوهم من إخوانهم ومواطنيهم . على أن تعرض بعض اليمنيين في مهاجرهم للضغوط المختلفة ، جعل الاقامة لا تطيب لهم هناك ، وكان ذلك من دواعي عودتهم إلى وطنهم ، بعد أن علموا بتغير الأوضاع فيه بما يتيح لهم فرص ايجاد العمل والكسب المناسب[٩٦] وذلك في أعقاب ثورة اليمن الوطنية في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ ، واستقلال جنوب اليمن في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧ .

---

(٩٦) عبد الرحمن سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، ص ٩١ .

ثبت المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية

ا وثائق منشورة :

الجمهورية العربية اليمنية ، الكتاب السنوى للاحصاء ، ١٩٧٧/٧٦ .

جيان : وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن افريقية الشرقية ، نقله إلى العربية يوسف كمال ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٢٧ .

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ١٩٥٩ .

مشرة البنك الدولى ١٩٧٨ ، (١/١ - ١١) عن الجمهورية العربية اليمنية .

ب الكتب :

السيد محمد رجب حراز (دكتور) : التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرتى ارتيريا والصومال ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٠ .

أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ، القاهرة ١٩٥٩ .

بازيل دافيدسون : صحوة افريقيا ، ترجمة عبد القادر حمزة ، راجعه أحمد قاسم جوده ،(مجموعه الألف كتاب)(٧٦) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

توفيق ميخائيل : غرائب الأخبار عن شرق افريقية وزنجبار ، القاهرة ١٩٠١ .

جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ ١٩١٤) ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٦ .

حسن ابراهيم حسن (دكتور) : انتشار الاسلام فى القارة الافريقية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ .

- حمزة علي ابراهيم لقمان : تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ، دار مصر للطباعة القاهرة ١٩٦٠ .
ساغليف . ى . وفاسيليف ، ح : موجز تاريخ افريقيا ، تعريب امين الشريف ، مؤسسة العصر الحديث بالقاهرة ومؤسسة ميجدونا روديانا كنيجا بموسكو .
سعيد بن علي المغيري : جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبد المنعم عامر ، وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- صلاح البكري : في جنوب الجزيرة العربية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٤٩ .
عبد الرحمن سلطان : الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، دار مرجان للطباعة بالقاهرة ، ١٩٧٩ .
- عثمان صالح سبي : تاريخ اريتريا ، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ، بيروت ، ١٩٧٤ .
علي ابراهيم عبده (دكتور) : مصر وافريقية في العصر الحديث ، دار القلم ، القاهرة ١٩٦٢ .
فاروق عثمان أباظة (دكتور) :
- الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ - ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .
- قحطان محمد الشعبي : الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ، عدن والامارات ، دار النصر للطباعة والنشر والاعلان بالقاهرة ، ١٩٦٢ .
- محمد السيد غلاب وآخرون : البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، دراسة أعدت بمناسبة المؤتمر الجغرافي الاسلامي الأول ، بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، (صفر ١٣٩٩هـ/ يناير ١٩٧٩م) .

جـ - ابحاث بالدوريات :

جلال يحيى (دكتور) : « جيبوتى من موانىء افريقية » ، مجلة نهضة افريقية ، السنة الثانية العدد ٢٣ ، اكتوبر ١٩٥٩ .

جمال زكريا قاسم (دكتور) :

« المصادر العربية لتاريخ شرق افريقيا » مجلة الجمعية التاريخية المصرية ، العدد (١٤) القاهرة ١٩٦٦/١٩٦٧ .

« استقرار العرب فى ساحل شرق افريقيا » مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس ، العدد (١٠) مايو ١٩٦٧ .

- جوزيف فريدريك موبيليزا : « طرف القوافل بشرق افريقيا » ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ٢٧٧ يونيه ١٩٨٤ .

- شكيب الخامرى : « الهجرة اليمنية إلى امريكا ، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية » ، ترجمة الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية - فبراير ١٩٨٢ .

- عباس فاضل السعدى (دكتور) : « التحليل الجغرافى لمشكلة الغذاء فى اليمن » ، بحث نشرته مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الصادرة عن جامعة الكويت ، العدد الثالث والأربعون ، السنة الحادية عشر يوليو ١٩٨٥ .

- عمر الخالدى : « عرب حضرموت فى حيدر اباد » ، ترجمة جمال محمود حامد ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت ، العدد الخامس والأربعون ، السنة الثانية عشرة ، ربيع الثانى ١٤٠٦ ، يناير ١٩٨٦ .

- محمد عبد القادر بامطرف : « الهجرة اليمنية » ، مجلة الثقافة الجديدة ، تصدرها وزارة الثقافة فى عدن ، العدد ٦ - ٧ ، السنة الأولى ، ١٩٧١ .

- مقبل احمد مقبل : « القطاع الزراعى أهدافه واستثماراته » مجلة الوعى الزراعى التى تصدرها وزارة الزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، أغسطس ١٩٧٨ .

هنري موانزي : « شرف [illegible] » ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ٢٧٦ مايو ١٩٨٤

Documents

Foreign and Commonwealth Office, India Office. Political and Secret Library, London B. 216. Judical and Secret Memoranda, (M. 3/3528). British Policy in the Yemen, Memoranda by Major - General Sir C J. Younghusband, Political Resident, Aden, and Lieutenant Colonel H. F. Jacob, First Assistant Resident, Aden No. C. 695, Dated 23rd September 1915. Enclosure No. 1: Memorandum on the employment by Italians at Mogadiscio of Askaris from Arabia, by H. F. Jacob, 8th Siptember 1915.

Gullain: Documents sur l'Historiques et le Commerce de l'Afrique Oriental, Paris 1956. Tome I. Expose Critiques de diverses Nations acquises sur l'Afrique Orintale depuis les temps le Plus Jours jusqu'a nos Jours.

- Her Majesty's Stationery Office, London, The Colonial Office List. 1960.

Ingrams, W. H.:
A Report on the Social, Economic, and Political Condition of the Hadramawt, London, Colonial Office, 1936.

- Steffen, H.:
Yemen Arab Republic, Final Report, Sana'a, Y.A.R. and Zurich, Switzerland, Central Planning Organization and Dept. of Geography University of Zuriech, 1978.

- U.N. FAO, FAO. Production, Yearbook 1982, Vol. 36., FAO. Statistics Series No. 47. Rome 1983. Table 3.

- U.N. FAO., FAO. Trade, Yearbook 1982. Vol. 36. Statistics Series, No. 49., Rome 1983, Table 6.

Texts

- Davidson, A. B. and others:
A History of Africa 1918 - 1967, U. S. S. R. Academy of Sciences, Institute of Africa, Nauka Publishing House, Central Department of Oriental Literature, Moscow 1968.